فرص التقارب بين أمريكا والعالم الإسلامي

قراءة نقدية لجدوى مشاريع التقارب بينهما بعد أحداث ١١ أيلول (سبتمبر) ومستقبل علاقتهما

الأستاذ

نعمه العبادي

مدير المركز العراقي للبحوث والدراسات

آذار (مارس) ٢٠١٠

المدخل

في العقد الأخير من نهاية الألفية الثانية شهد العالم تغيرات جذرية وحاسمة، بدأت بالتغيير التدريجي بنهاية الحرب العالمية الثانية وانتهت مع بداية العقد الأخير من الألفية الثانية، حيث بدأ النظام العالمي خلال نصف قرن تقريبا يشهد تفاعلا جدليا على أصعدة عديدة انتهت جميعها بوصول الجدل على جبهات عديدة إلى نهايته، ووجدت الأمة العربية والإسلامية نفسها مع بداية الألفية الثالثة أمام وضع عالمي جديد يعالج قضايا ومشكلات جديدة.

فقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين صراع الحرب الباردة الذي تفجر بين القوى الاشتراكية والقوى الرأسمالية وانتهى مع بداية التسعينات إلى انهيار الكتلة الاشتراكية مع انهيار الاتحاد السوفييتي وتربع القوى الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على عرش العالم، منهية بذلك نصف قرن من الصراع الأيدلوجي، وقد شهد نصف القرن ذاته النضال الذي قادته شعوب العالم الثالث من أجل التحرر من سيطرة القوى الاستعمارية، نجحت في ذلك في الفترة التي بدأت بالحرب العالمية الثانية وانتهت عند منتصف التسعينات، غير أنه بسبب تراجع القوى الاشتراكية مع بداية السبعينات، وأسباب أخرى، تراجعت حركة التحرر وانتكست الثورة في العالم الثالث، وبدأت قوى السيطرة الاستعمارية تزحف من جديد على هذا العالم فتسلبه استقلاله وتعطل حركة تحديثه.[1]

ولكن التغيرات العالمية لم تكن في مصلحة الاستقرار الإقليمي، بل على العكس زادت من اهتزازه وأدت إلى إحياء معتقدات تاريخية من الماضي السحيق، مثل الحق في غزو الدول الأخرى، واختراق الحدود السياسية تحت شعار تحقيق الأمن وتوجيه الضربات الوقائية، والقيام بعمليات استيطانية وتوسعية، وأخيرا تحديد المستوى التكنولوجي للدول باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

رغم أن النصف الثاني من القرن العشرين كان محملا بالأحداث الجسام التي غيرت وجه العالم ورسمت له صورة جديدة ، وان الصراعات والحروب هي الصفة البارزة فيه ، إلا أن التوازن الذي شكلته الحرب الباردة وانقسام العالم إلى معسكرين متوازيين في القوة نسبيا أبقى زمام السيطرة موجود إلى حد ما ، إلا تفكك الاتحاد السوفيتي وإنهيار المعسكر الاشتراكي وصعود الولايات المتحدة كقطب أوحد مثل مرحلة جديدة من الاستفراد العالمي وهيمنة القوة وأنموذج إدارة العلاقات الدولية .

لم تكن أمريكا محبوبة عند أبناء العالم الإسلامي بشكل كبير وكانت الانتقادات مستمرة توجه إلى سياستها الخارجية خصوصا فيما يتعلق بدعمها للدكتاتوريات وإمدادها لحروب

وصراعات العالم الإسلامي مع بعضه وموقفها من القضية الفلسطينية ، لكنها بالرغم من ذلك مثلت قبلة الأمنيات للكثير من التأقين للحرية والديمقراطية وفرصة العمر للدراسة والتجارة والتطور .

مثلت حرب الخليج الأولى عقب غزو الكويت منعطفا خطيرا في علاقة أمريكا بالمنطقة على وجه العموم والعرب والمسلمين على وجه الخصوص ، وتصاعد هذا الموقف المتوتر لينتهي باللحظة الفاصلة (الحادي عشر من سبتمبر٢٠٠١) التي يمكن تسميتها قطيعه حادة للسلام العالمي ومدخلا جديدا لنموذج غير معروف من قبل في إدارة العلاقات قائم على أساس حروب التدخل في سيادة الدول وإسقاط الأنظمة وتغيير الأفكار والأيدلوجيات .

لقد كشف سبتمبر وما بعده عن علاقة مأزومة بين أمريكا والعالم الإسلامي ألقت بظلالها على جميع مفاصل الحياة وأضرت بالأمن العالمي والنمو الاقتصادي والحوار بين الثقافات والحضارات والحريات الشخصية ومكتسبات الديمقراطية .

ومنذ تلك اللحظة الفاصلة بدء الشعور جديا بضرورة ردم الهوة وإعادة الوئام والتفاهم وقد تجسد هذا في ما يسمى بمشاريع التقارب بين أمريكا والعالم الإسلامي .

وكان اغلب هذه المشاريع بمبادرة أمريكية حيث أخذت أشكالا متعددة وتم إنفاق المليارات من الدولارات عليها، لكن النتيجة الفشل في اغلب الأحيان ، ودليل ذلك ببساطة بقاء علاقة التوتر والعداء وسوء الظن بين الطرفين.

تحاول دراستنا تلمس إرهاصات التوتر بين أمريكا والعالم الإسلامي مرورا باللحظة الفاصلة وتداعياتها راصدة للجهود والمشاريع التي أقيمت منذ ٢٠٠١ والى اليوم قارئة لحقيقتها وأدواتها وأثارها في الواقع ، ومركزة على الظروف والإمكانات التي تمثلها الرئاسة الجديدة لأوباما وما حملته من وعود وشعارات وخطابات في إطار تحسين العلاقة ، وأخيراً تحدد المسؤوليات والأهميات على كل من الطرفين (أمريكا) ، و(العالم الإسلامي) في استشرافي موجز لمستقبل علاقتهما.

السياسة الخارجية الأمريكية وإرهاصات التوتر الأمريكي الإسلامي

أولا: السياسة الخارجية الأمريكية بوجه عام:

لقد ساعد الموقع الجغرافي للولايات المتحدة الأمريكية على العزلة التي عاشت فيها منذ استطاعت أن تتحرر من الاستعمار الإنجليزي وتظفر باستقلالها، والمحيط الأطلسي يفصل بينها وبين أوربا، والمحيط الهادي يفصل بينها وبين آسيا، وإذا لم يكن بينها وبين كندا من الشمال وبين المكسيك من الجنوب حدودا طبيعية، فإن هاتين الدولتين لم تشكلا مصدر خطر على أمنها وسلامتها في أي وقت من الأوقات. (٢)

وقد سيطرت تلك العزلة الجغرافية على السياسة الخارجية الأمريكية، وتولدت عنها نظريتان مرتبطتان: أولهما نظرية مونرو، والثانية نظرية تجنب الأحلاف.

فأما نظرية مونرو، فهي مجموعة من المبادئ العامة أعلنها الرئيس جيمس مونرو أمام الكونغرس الأمريكي في الثالث والعشرين من ديسمبر عام ١٨٢٣، وتضمنت ثلاثة مبادئ موجزة كما يلي:

١- أن القارة الأمريكية لا يصح أن تصبح في المستقبل مجالا لاستعمار أوربي جديد.

٢- أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تنوي التدخل في الشئون السياسية الأوربية.

٣- أن الولايات المتحدة لا تقبل تدخل الدول الأوربية في شئون دول القارة الأمريكية. (٣)

وقد أشارت الولايات المتحدة إلى هذه النظرية في أكثر من مناسبة، وتم تسجيلها في عدة معاهدات دولية.

وعن نظرية تجنب الأحلاف، فكان الرئيس واشنطن هو أول من نادى بهذه النظرية، حيث قال في آخر خطاب له عام ١٧٩٦: سياستنا الحقيقية هي تجنب كل محالفة دائمة مع أي حكومة أجنبية مهما كان نوعها، وقد أضاف بأنه لو تمت هذه المحالفات فإنها لا بد وأن تكون قصيرة المدى ما أمكن لتحقيق هدف معين، حتى إذا تحقق وجب على الولايات المتحدة أن تعود إلى سيرتها الأولى. (٤)

ولعل أهم ما شجع على سياسة عدم الانحياز في أمريكا وبخاصة تجاه المحالفات والمنازعات الأوربية، تكوين الشعب الأمريكي نفسه حيث إن تكوينه من خليط من المهاجرين الأوربيين، على أن هذا الموقف لم يدم طويلا والذي أشعله من جديد القذائف اليابانية التي دمرت الأسطول الأمريكي في ميناء بيرل هاربور وقد كان السبب الأول في الخروج بها عن هذا الموقف والدخول في الحرب العالمية الثانية، والانضمام على أثر انتهائها إلى منظمة الأمم المتحدة، بعد أن رفضت الانضمام سابقا إلى منظمة عصبة الأمم المتحدة.(٥)

واجهت الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة تحدي الاختيار بين طريقين لتحقيق مصالحها القومية ، الأمنية والإستراتيجية ، ولخفض مستوى التهديدات الخارجية والداخلية التي يمكن أن تتعرض لها : الطريق الإمبراطوري القائم على التوسيع في مراكمة عناصر القوة

والنفوذ في العالم واحتكارها إذا أمكن ومنع الآخرين من الحصول عليها ،أو على ما يماثلها من جهة ،أو طريق السعي من خلال التفاهم العالمي إلى بناء نظام دولي جديد قائم على التعاون الدولي والشراكة الأمنية والاقتصادية ، والحوار الثقافي المفتوح يضمن السلام والاستقرار للجميع من جهة ثانية[٦]. وتبيين وقائع السياسات الأمريكية أن ميل واشنطن كان قويا نحو السير في الطريق الإمبراطوري لسببين :

السبب الأول : وجود فراغ القوة الذي نجم عن انهيار الاتحاد السوفيتي ، القطب المنافس ، وفتح من ثم آفاقا جديدة أمام واشنطن لتوسع من دائرة نفوذها ،وتلعب دورا متزايدا في السياسة العالمية تحت ضغط الأحداث ، وغالبا بطلب من المجموعة الدولية نفسها التي بدئت تخضع ابيضا لضغوط زعزعة الاستقرار الناجمة عن اختلال التوازنات الدولية القديمة .

السبب الثاني : لما يتطلبه السير في طريق التفاهم والتعاون الدوليين من تنازلات مادية ومعنوية مؤلمة تستدعيها مراعاة مصالح الأطراف الأخرى الشريكة ، واخذ أمنها هي أيضا بالاعتبار. وكان من الصعب أن ننتظر من دولة تتمتع بالقوة والإمكانات التي تتمتع بها الولايات المتحدة أن تقبل بمثل هذا الاختيار وهذا ما سوف يكرسه انتصار الإدارة الجمهورية التي يسيطر عليها المحافظون الجدد في انتخابات الرئاسة والتي جرت في مطلع القرن الواحد والعشرين . وما سوف يتخذ منحى نهائيا بعد أحداث ١١ايلول (سبتمبر)٢٠٠١ .

ومما عزز من هذا الاختيار ، ولا يزال يعززه ، الشعور الغامر الذي سيطر على النخبة الأمريكية أو القسم الأكبر منها بان انهيار التكتل السوفيتي شكل انتصارا تاما استراتيجيا وسياسيا وحضاريا للولايات المتحدة ولنموذجها الحضاري في العالم اجمع ،وان التوسع في النفوذ الأمريكي العالمي يحتسب هو نفسه لمطالب أخلاقية عادلة بقدر ما يرد على حاجة العالم الخارج من حروب الحقبة الماضية ونزاعاتها ضائعا ومشتت الذهن إلى التمثيل بقيم الديمقراطية والعدالة والسلام والأمن التي تجسدها التجربة الأمريكية .هكذا، بعد أن بقيت لفترة طويلة شعارا يلجا اليه الرؤساء أو المتعاقبون أو المرشحون للرئاسة وسيلة للتعبئة الانتخابية والقومية ،أصبحت فكرة قيادة أمريكا للعالم حقيقة واقعة وبندا أول في أولويات العمل الأمريكية .

وأخذت هذه الفكرة تسيطر أكثر فأكثر على السياسات الأمريكية وتوجهها في سلوكها اتجاه العالم اجمع، بما في ذلك تجاه حلفائها الأوربيين أنفسهم . وولدت في أثناء فكرة القيادة العالمية، وتعبيرا عنها فلسفات ونظريات في العلاقات الدولية ومذاهب إستراتيجية تعطي لإرادة السيطرة والقوة معناها وشرعية وجودها وبرنامجها . ومن هذه الفلسفات تلك التي تحدثت عن نهاية التاريخ وعن انتصار الليبرالية المجسدة في النموذج الأمريكي، ومها أيضا، ومكملة لها، فلسفة صراع الحضارات التي تبدو فيها أمريكا النافحة العظيمة والشرعية عن قيم الحضارة الغربية

في مواجهة الحضارات المعادية لها، خاصة تلك التي لا تزال تتمتع بقدرة على المقاومة مثل الحضارتين العربية الإسلامية والصينية.ومن هذه النظريات التي ستولد في رحم التطلع إلى القيادة مذاهب عديدة نظرية وإستراتيجية تفلسف أسس السيطرة الأمريكية على العالم، وتقدم رؤية لوسائل تحقيقها .وهو ما سيفتح الطريق واسعا أمام صعود منظري المحافظين الجدد وممثليهم السياسيين في البيت الأبيض [٧]

لكن الوقائع تبين أن القيادة الإستراتيجية الأمريكية المتمركزة في البنتاغون، وأجهزة الأمن الأمريكية، قد حسمت الأمر بشكل واضح منذ بداية التسعينيات، ولم تنتظر ١١ايلول (سبتمبر)، ولا صعود المحافظين الجدد إلى سدة القرار [٨]

وقد كانت حرب الخليج العراقية الأمريكية الأولى عام ١٩٩١ إحدى أولى تجليات هذا النزوع التاريخي للسيطرة العالمية عبر سعي واشنطن لملئ الفراغ الاستراتيجي الذي أحدثه غياب القوة السوفيتية .فقد أكدت دراسة سرية كتبت عام ١٩٩٥ لمصلحة "القيادة الإستراتيجية – ستراتيجيك كومند" التي تتولى في أمريكا مسؤولية الترسانة النووية، بعنوان : المبادئ الأساسية للردع بعد الحرب الباردة، كشفت عن مضمونها الأسوشيتدبرس ،على انه لا ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية أن تظهر قوة عاقلة وحكيمة، وإنما عليها أن تستفيد من قوتها النووية حتى تعطي عن نفسها صورة لا عقلانية وهجومية أتهامية عندما تتعرض مصالحها للتهديد٠"إن من الخطر الشديد – تقول الدراسة- أن نظهر أنفسنا على إننا أناس عقلاء ذوو أعصاب باردة. وأسوأ من ذلك أن نظهر أمام العالم اننا نحترم أمورا صبيانية سخيفة، مثل القانون والمعاهدات الدولية . ولابد ان تكون في حكومتنا عناصر تظهر مستعدة للتصرف بجنون وغير قادرة على ضبط أعصابها .فذلك هو الذي يساعد على بث الخوف وتعميقه في قلوب خصومنا "[٩]. وقد سعت الولايات المتحدة الى تمرير هذا السلوك على الرأي العام الدولي من خلال صوغ مفهوم جديد للعدو الذي سيبدو همجيا إلى درجة تدفع الرأي العام إلى استبعاد التعامل معه بأساليب قانونية او إنسانية، وتأييد المواقف الحاسمة والجذرية لمكافحته . ومن هنا اختلقت الولايات المتحدة مفهوم الدول المارقة أو الدول العاصية، أو الخارجة عن القانون محل الخطر الشيوعي .وفي لائحة هذه الدول التي ذكرتها الوثيقة أسماء العراق وإيران وليبيا وسورية والسودان وكوبا وكورية الشمالية.

ويتفق هذا المنطق مع ما صرح به سكرتير الدولة للخارجية، جورج شولتز في نيسان(ابريل) ١٩٨٦ حين قال : "إن كلمة مفاوضات لا تعني شيئا آخر سوى الاستسلام إذا لم يسبقها عرض للقوة ".كما يتفق مع ما جاء في تقرير سري بعنوان (مرشد السياسة الدفاعية) ١٩٩٢-١٩٩٤ أعده بول ولفوفيتز ولويس ليبي، وهما على التوالي ،سكرتير الدولة المساعد لشؤون الدفاع و

مستشار نائب الرئيس للأمن القومي في إدارة جورج بوش الابن، من أن على الولايات المتحدة من اجل تأكيد تفوقها الاستراتيجي" منع أي دولة معادية أن تسيطر على مناطق ذات موارد يمكنها أن تجعل منها دولة كبرى "وكذلك" ردع الدول الصناعية المتقدمة عن أي محولة لتحدي قياداتنا او قلب الترتيب السياسي والاقتصادي العالمي القائم "و"إجهاض احتمال ظهور قوى عولمية منافسة "[١٠] .

ونستطيع بسهولة أن نعاين مساعي الإستراتيجية الأمريكية الهادفة إلى تحقيق التفوق العالمي على جميع القوى وامتلاك عناصر هذا التفوق او العلو، في سبيل التمكن من بسط السيطرة الكاملة على العالم واحتلال موقع القيادة. وقد هذه المساعي واضحة في السياسات الاقتصادية والمالية، وفي السياسات التكنولوجية، وخاصة في حقل المعلوماتية وتطوير شبكات الانترنت التي تسيطر عليها، وفي الميادين التجارية كما يظهر ذلك موقف الولايات المتحدة من مسألة العولمة وإصرارها على أن تكون من دون شروط ، وان تشمل جميع الميادين بما في ذلك الثقافية، حيث رفضت أي معالجة للمنتجات الثقافية بمعايير غير تجارية. وفي الميادين الإستراتيجية، والعسكرية بشكل خاص ،شكلت حرب الخليج عام ١٩٩١ مسرحا استعراضيا للتفوق التكنولوجي الهائل للولايات المتحدة بالمقارنة مع جميع منافسيها المحتملين وقد استمرت الجهود الأمريكية لتحقيق التفوق الكامل بعد ذلك نشيطه في هذا المجال من خلال تطوير برنامج الدفاع للصواريخ، أو الدرع الصاروخي الذي يهدف إلى تحييد الاتفاقات التاريخية مع الاتحاد السوفيتي السابق بحظر التجارب النووية. فالدرع الصاروخي يعيد التفوق المطلق للولايات المتحدة، ويجبر روسيا على الدخول في سباق تسلح جديد لا تملك أدواته او القبول بالدونية الإستراتيجية والاعتراف بها . وهذا ما يفسر مطالبة وزارة الدفاع قبل مجيء الإدارة الجمهورية للسلطة برفع ميزانية البنتاغون إلى ٣٢٠مليار دولار في العام ، أي بما يجعلها متفوقه بالقيمة المطلقة على قيمة ميزانيات دفاع الدول التي يحتمل أن تكون في خصومة مع الولايات المتحدة مجتمعة [١١].

وقد انعكس هذا التوجه الاستراتيجي الجديد الذي برز في واشنطن على اثر إنهاء حقبة الحرب الباردة على سياسة الولايات المتحدة حيال المنظمات الدولية والأمم المتحدة عموما. ومن الأمثلة على هذا الموقف السلبي انسحاب واشنطن منذ ثلاث عقود من الزمن من منظمة اليونسكو ، ورفض العودة إليها بالرغم من تنفيذ مطالبها، بما فيها استقالة المدير السابق، وتعيين مديرين بعده من المنادين بتطبيق السياسات الثقافية التي طالبت بها، وذلك على الأغلب لأنها وصلت إلى الاقتناع بأنه من الصعب السيطرة عليها. ولم تخفف مادلين أولبرايت رغبتها في تحويل الأمم المتحدة إلى أداة لسياسة واشنطن الخارجية[١٢]. ومن هذه الأمثلة أيضا سعي

الولايات المتحدة إلى تحويل الحلف الأطلسي الذي تسيطر عليه إلى ذراع لتنفيذ سياساتها القومية واستخدامه للتدخل في نزاعات من دون مشورة الأمم المتحدة مثل نزاع الصومال وعملية ثعلب الصحراء التي استهدفت العراق المحاصر في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٨.

ثانيا: السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط:

في معرض هذا الموضوع، فإننا نلاحظ بأن السياسة الأمريكية الخارجية في الشرق الأوسط قد استغلت الصراع العربي الإسرائيلي لفرض سلام أمريكي في المنطقة باستخدام وسائل ثلاث هي:

١- نقل السلاح لفرض الاستقطاب لصالحها
٢- نقل التكنولوجيا للسيطرة على توجيه الأحداث
٣- نقل رأس المال لفرض التبعية الكاملة في المنطقة.

حيث تعتبر هذه الأدوات الثلاث الركائز التي تستند عليها القوة المركزية لخلق التوازن المطلوب والمناسب الذي يؤمن مصالحها، ولا يمكن إرجاع الاضطراب الإقليمي إلى أسباب محلية فقط، ولكن يرجع أيضا إلى التغيير العالمي لمفهوم القوة واستخدامها، ففي ظل التعادل النووي لموازين القوى على المستوى العالمي يستحيل على القوى العظمى تغيير هذه الموازين المركزية لأن مثل هذه المحاولات محاطة بالخطورة.

وهذه الحقيقة لا تترك إلا مجالا واحدا للعب في هذه الموازين في الدول الهامشية وهي القوى الإقليمية، ولعل الشرق الأوسط من أهم المناطق التي تلعب دورا كبيرا في هذا المجال.

ولعل أخطر ما نتجت عنه هذه التغييرات في تعامل القوى المركزية مع منطقة الشرق الأوسط:

١- ظهور وتصاعد حدة سباق التسلح بشكل مخيف ومحاولات استقطاب رهيبة لتغيير الموازين الإقليمية لصالح القوى المركزية.
٢- تعزيز قوة الكيانات المحدثة أو المخلقة الإقليمية لتصبح قوى إقليمية عظمى ترعى مصالح القوى المركزية بالوكالة مثل حالة الولايات المتحدة وإسرائيل.
٣- تركيز الولايات المتحدة على المصالح الإستراتيجية لها في تعاملها مع دول المنطقة مع تجاهل الأسباب الرئيسة للنزاع الإقليمي بين العرب وإسرائيل حتى لو استمر اضطراب الوضع وحالة الفوضى عقودا طويلة.

إن القاعدة الأساسية للإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط هي أن يظل ميزان القوى في صالح إسرائيل في مواجهة كل الدول العربية، حتى لو كانت هذه السياسة تمكن إسرائيل من عدوانها وتجاوزاتها ومذابحها[١٣]

وخلاصة القول في هذه النقطة، إن منطقة " الشرق الأوسط " تتعرض لمخاطر جسيمة وتحديات مصيرية، قد تكون أشد خطورة وأبلغ أثراً مما تعرضت له المنطقة في نهاية الحرب العالمية الأولى وقد تكون هذه الأحداث هي حجر الزاوية في إعادة رسم وتشكيل خارطة القوى العالمية، أو بالأحرى القوة الأمريكية ومناطق النفوذ لهذه القوى في العالم خلال القرن القادم.

الحادي عشر من سبتمبر... المنعطف الخطير

مثل حدث الحادي عشر من أيلول نقطة تحول في تاريخ العلاقات الدولية ، وربما في تاريخ التطم السياسية ذاتها. وبالرغم من أن معلوماتنا حول ملابسات هذا الحدث التاريخي قد أصبحت أكثر سعة نتيجة التقارير والشهادات الكثيرة التي صدرت خلال السنوات الماضية إلا أن وجهات النظر لا تزال متباعدة جدا بين المحللين في تفسير هذا الحدث، والتحقق من آثاره القريبة و البعيدة.

فبينما اعتقد فريق ولا يزال، أن الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ يشكل قطيعة كاملة مع ما سبقه، وان أي تطور في مجال العلاقات الدولية لا يمكن أن يفهم من دون أخذه بالاعتبار وتحليل مضامينه العديدة والعميقة ، في المقابل ضل الاقتناع قويا عند فريق آخر من المحللين بان قسطا كبيرا من الأهمية الاستثنائية التي أضفيت على هذا الحدث وحولته إلى مؤشر قطيعه بين حقبتين في العلاقات الدولية والسياسية ينبع من منطق الدعاية والإثارة والمبالغة – المقصودة أحيانا – من قبل الولايات المتحدة وبعض الدول الأخرى التي تحاول توظيفه لخدمة استراتيجياتها الخاصة ، وفرض جدول أعمالها على المنظومة الدولية [١٤] .

من هذه التحولات وأهمها قطع الطريق على نشوء عالم متعدد الأقطاب قائم على المشاورات المتبادلة والتعاون الدولي والعودة إلى سياسة القوة والسيطرة التقليدية التي تحققها القدرات العسكرية.وهو ما اجبر الدول جميعا هذا السير وراء المبادرات الأمريكية في كل مكان بعد أن بينت منذ حرب الخليج الثانية في تسعينيات القرن الماضي بانها الوحيدة القادرة على خوض الحروب القارية وضمان الانتصار السريع فيها .

وليس من المبالغة القول بان أحداث أيلول (سبتمبر) وقد فتحت الطريق لطفرة حقيقية في حقل العلاقات الدولية ،جعلت من كلمة إمبراطورية الاسم الجديد للولايات المتحدة . فقد كرست بعنفها الاستثنائي ولادة نظام القطب الواحد الذي كانت حرب الخليج الثانية قد عبدت الطريق إليه ، وفتحت أمام الولايات المتحدة الباب واسعا لتمارس قيادتها العالمية ، وتعيد ترتيب العالم وهيكلته حسب مصالحها القومية ومتطلبات تكريس وإعادة أنتاج هيمنها الدولية .

وهكذا اخذ عالمنا يبدو ، أمام تدخل واشنطن الدائم والشامل في كل صغيرة وكبيرة من شؤونه، كما لو كان قد تحول بالفعل إلى قرية صغيرة محكومة من قبل حكومة مركزية شديدة عاصمتها واشنطن . فللعالم جدول أعمال واحد تصوغه الولايات المتحدة ، وما على الآخرين إلا التكيف معه [١٥]

ومن هذه التحولات أيضا تجدد الرهان التقليدي على الدولة ودورها المركزي في حياة المجتمعات واستقرارها بعد قفز الترتيبات (الأجندة) الأمنية إلى مقدمة الساحة السياسية و الوطنية والعالمية . فقد كان الاعتقاد السائد قبل الأحداث إن عصر سيطرت الدول ومركزيتها في حياة المجتمعات قد بدء بالغروب في مواجهة صعود المجتمعات المدنية المحلية والعالمية ، وان المنظمات غير الحكومية والشركات الخاصة الدولية ، والتجمعات والروابط الطوعية الأهلية ، المتحررة من سيطرة التيارات والصراعات السياسية بالإضافة إلى الحركا ت الاجتماعية الحرة والتحررية هي التي ستمثل الفاعل الرئيسي في تنشيط الحياة العمومية داخل المجتمعات ، بل في تأسيس حياة عمومية جديدة أكثر مرونة ورحابة ومن ثم اقدر على تمكين الأفراد من التعامل الخلاق مع متطلبا ت الثورة التقنية العملية.

وليس هناك شك في أن أحداث أيلول (سبتمبر)، ولو إنها لم تبلغ هذا التوجه التاريخي العميق، إلا أنها كبحته، وقدمت ذرائع جديدة وجدية، لكي تعود المجتمعات إلى الالتفاف حول الدول القائمة، وان تقبل أيضا وبشكل تلقائي توسيع دائرة وظيفة الدولة الأمنية، سواء أكان ذلك من اجل حماية الأفراد والممتلكات، أو منة اجل التدقيق في نشاطات الشركات والمنظمات والحركات الاجتماعية في سياق ما سمي الحرب ضد الإرهاب [١٦]

وأسوء ما نجم عن هذا التحول وارتبط به تراجع معايير الديمقراطية، وتدهور ممارساتها في العديد من البلاد المركزية .في هذا الإطار ينبغي إدراج ردود الدول التي تركزت على تشديد الإجراءات الأمنية في كل مكان على حساب الحريات المدنية والسياسية، وفيه ينبغي فهم التجاوزات القانونية في الكثير من البلدان بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الأفراد، والتضييق الحاصل على الحريات الأساسية، وممارسات الأحزاب والجمعيات والمؤسسات الأهلية .وقد جرى بالفعل توسيع صلاحيات الدول والقبول العام بممارسات لم تكن مقبولة من قبل في أي دولة ديمقراطية، مثل التنصت على المكالمات الهاتفية، ومراقبة البريد الالكتروني، والتساهل مع التمييز ضد السكان الأجانب، وأحيانا الاعتداء عليهم، وإخضاعهم لإجراءات أمنية مشددة. كما أصبح من السهل على جميع الدول والحكومات ان تحظر نشاطات ما تشاء من

المنظمات والأحزاب بمجرد الاشتباه بعلاقتها بالعنف أو بذريعته .وزاد التعاون الأمني والمخابراتي بين الدول .وبشكل عام يمكن ان نقول، بعد الفن توفلر: إن هناك عودة قوية للدولة مشحونة بالعنف والثار، وان الديمقراطية أصبحت تتعرض بشك اكبر لتهديدات من قبل النظم الحاكمة باسم حماية هذه الديمقراطية ذاتها. وفي جميع أنحاء العالم يبدو ان مشكلة الأمن هي التي أصبحت الهم الأول للدول، ولمنطقها ينبغي ان تخضع جميع الأهداف الاجتماعية الأخرى. وهذا ما يتجلى عبر نزعة قوية لعسكرة العالم والحياة الدولية[١٧].

ومن هذه التحولات التي أحدثتها هجمات ايلول (سبتمبر)٢٠٠١النكسة الكبيرة التي تعرض لها الاقتصاد العالمي، وبشكل خاص قطاع التقنية الذي اعتمد عليه النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة بدرجة رئيسية. فقد تباطأ النمو في جميع مناطق العالم، وانهارت أسواق الأسهم وانكمشت الاستثمارات في القطاعات الحيوية، وتأخر نمو شبكات المعلوماتية الحديثة والتجارة العالمية عب الانترنت سنوات عديدة [١٨].

وآخر هذه التحولات –وليس الأقل أهمية – ما طرأ من توتر وتصدع وانقسام في ميدان العلاقات بين الدوائر الثقافية والحضارية .فقد فجرت أحداث أيلول والحرب العولمية التي عممتها الولايات المتحدة الأمريكية للرد عليها حربا حضارية حقيقية بين الغرب والمجتمعات الإسلامية تكاد نشكل اليوم بذيولها الدموية الناجمة عن الإرهاب والرد عليه معا، كم حصل في بيسلان في روسيا في شهر أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٤، التحدي الأخلاقي والسياسي الأكبر الذي تواجه المجتمعات البشرية [١٩].

وبالرغم من وجاهة الملاحظات التي تشير إلى طابع الإثارة والاستخدام الدعائي والاستراتيجي الذي ضاعف من تأثير هجوم ١١ أيلول، وجعل من رمزا لقطيعة تاريخية بين حقبتين، الا أن أحدا لا يستطيع ان ينكر الأثر القوي الذي أحدثه هذا الهجوم على برجي مركز التجارة الدولية في نيويورك، ومبنى البنتاغون في واشنطن، في تطور أو تغيير مجريات الأحداث النفسية والثقافية والسياسية والإستراتيجية معا على المستويات الوطنية وعلى المستوى العالمي معا. وفي اعتقادي لا يمكن لمحلل السياسة الدولية ان يتجاهل هذا الأثر وينكر أهميته من دون أن يحرم نفسه من فهم ما يجري وسوف يجري في المستقبل [١٩]

لكن التأكيد على هذه الأهمية الاستثنائية للحدث التي جعلتنا نصوغ عنه – بحق – مفهوما جديدا هو عالم ما بعد أيلول (سبتمبر) لفهم تحولات كثيرة في العلاقات الإنسانية للمجتمعات،

وفي حقل العلاقات الدولية والحضارية، لا ينبغي أن يمنعنا من وضعه في سياقاته التاريخية ورؤيته ضمن تفاعلات الأحداث الداخلية والخارجية الطويلة المدى، الأمريكية والعالمية معا. ومن هذا المنظور سوف نكشف بسهولة أن الكثير من التحولات التي يشير أليها الباحثون أو يلحقونها بشكل او آخر بهجوم أيلول (سبتمبر)، كمسائل الديمقراطية والصراعات الثقافية والاستثمار المتزايد في وظائف الدولة الأمنية، كانت موجودة قبلة وتمد جذورها في اتجاهات تاريخية عميقة يجملها المحللون اليوم عموما تحت بند ديناميكيات العولمة. وحتى فيما يتعلق بالتطورات التي ستحفظ الحدث في الولايات المتحدة نفسها ليس من المؤكد أن أحداث أيلول (سبتمبر) هي المسؤولة الرئيسية عنها .

ومن هنا ، بالرغم من كل التحولات التي دفع إليها أو شجع عليها ، لم يدفع زلزال أيلول (سبتمبر) إلى قطيعة في التاريخ الجاري ولا قام بتفجير اتجاهات قوية لم تكن موجودة من قبل. فالأحداث الكبرى تؤثر على التاريخ بكشفها عن التيارات الكامن فيه وبمساعدتها على الظهور أو على تسريع انبثاقها ومضاعفة قوتها ، لكنها ليست بالضرورة، وهي التي تنشئها. فبالرغم من مظاهر الاضطراب والانقطاعات الدائمة التي تميز سيره يظل للتاريخ ثقل وعطالة أكيدة تجعل منه مسارا متصلا و واحدا وليس ثمرة أحداث متقطعة .

إن من الممكن أجمال التحولات التي دفع إليها او شجع عليها هجوم ١١ أيلول (سبتمبر) في تحولين رئيسين :

يتعلق الأول : بتطورات خاصة جرت وتجري داخل الولايات المتحدة ذاتها، وفي وسط الرأي العام الذي صدمته ، بل أذهلته الغزوة الفضائية .

ويتعلق الثاني : بالتحولات الكبيرة التي طرأت على حقل العلاقات الدولية من النواحي النظرية والعملية معا . فليس هناك شك في ان هجوم ١١ ايلول (سبتمبر) قد ساهم هنا في تعبيد الطريق أمام تطورا جديدة ، وأحيانا غير منتظرة حتى لو كان لها جذور، أو كانت كامنة في الوضع الأمريكي ، وفي الوضع الدولي أيضا .

لقد كان مفجرا لحرب بدأت الولايات المتحدة نفسها بعض فصولها الأقل صخبا منذ نهاية الحرب الباردة من اجل فرض سيطرتها الأحادية على العالم ولا تزال تخوضها في وجه العالم اجمع [٢٠].

منذ اللحظات الأولى لأحداث الحادي عشر من سبتمبر واجه العرب والمسلمون انحيازاً إعلامياً ضارياً ضدهم، وشحناً للرأي العام، ومحاولة دفع نتائج التحقيق الأولية في تجاه إلصاق التهمة بهم. واتجهت الإدارة الأمريكية بإضفاء طابع السرية الشديدة على التحقيقات الجارية وعلى تداول المعلومات، وتبنت حملة واسعة للدعوة إلى حتمية الحل العسكري ضد الإرهاب .

وقد تزامن مع هذه الحملات حدوث موجات من المضايقات وعمليات التوقيف والاعتقال والتحقيق والاعتداءات التي استهدفت عرباً ومسلمين ومؤسسات ومنشآت عربية وإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية وعديد من الدول الغربية الأخرى . كما أن الأشخاص اللذين أعلنت الإدارة الأمريكية مسئوليتهم عن تنفيذ هجمات سبتمبر هم مواطنين عرب، معظمهم من المملكة العربية السعودية . كما أن اللوائح التي أعلنتها الإدارة الأمريكية للتنظيمات الإرهابية تضمنت عديداً من الأحزاب والتنظيمات الموجودة في دول عربية، وتوالت تصريحات بعض المسؤولين الأمريكيين مشيرة إلى أن دولاً عربية عديدة سوف تكون مستهدفة بالحرب ضد الإرهاب في مرحلة تالية، وأن هذا الاستهداف يمكن أن يأخذ أشكالاً عسكرية أو غير عسكرية ومن هذه الدول العراق واليمن والصومال والسودان وسوريا ولبنان. أكثر من هذا فإن الأحداث المعنية وما ترتب عليها من تداعيات أسهمت في تغذية الصور والمشاعر السلبية النمطية لدي العرب والمسلمين عن الغرب، ولدي الأمريكيين والغربيين عامة عن العرب والمسلمين، بل وعن الإسلام ذاته، وهو الأمر الذي دفع بقضية العلاقة بين الإسلام والغرب، وما يرتبط بها من جدل عن صدام الحضارات أو حوار الحضارات إلى دائرة الاهتمام السياسي والأكاديمي في الوطن العربي.

لم تمض إلا أسابيع قليلة بعد هجمات أيلول (سبتمبر)، حتى دخلت الولايات المتحدة أولى حروب القرن الحادي والعشرين ضد أفغانستان، ونظام طالبان الحاكم هناك، وتنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن، بعد أن اتهمته الولايات المتحدة بأنه المسئول الأول عن عملية الهجوم المأساوية عليها ولقد شنت الولايات المتحدة حربها ضد أفغانستان داخل إطار واسع أطلقت عليه " الحرب ضد الإرهاب ونجحت في أن تحشد لهذا الهدف تحالفاً دولياً دعم حملتها العسكرية ضد أفغانستان وساعدها في تعقب أعضاء تنظيم القاعدة في دول العالم المختلفة . وبمساعدة فعالة من الجبهة الموحدة لتحالف الشمال الأفغاني المناوئ لطالبان استطاعت الحملة الأمريكية إسقاط نظام طالبان وإقامة حكومة مؤقتة مكانه .

وقد كان موقف الدول العربية من الحرب ضد أفغانستان هو نفس موقف الدول الإسلامية الأخرى من الحرب، حيث إن الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي والذي عقد في الدوحة ١٠ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠١ قد أدان بشدة هجمات سبتمبر التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه تجنب اتخاذ أي موقف بشأن الحرب ضد أفغانستان أوكل ما صدر عنه بهذا الخصوص هو الإعراب عن القلق من جراء سقوط ضحايا من المدنيين الأبرياء في أفغانستان مع التأكيد على ضمان المحافظة على وحدة أفغانستان الترابية وهويتها الإسلامية وهذا يعبر عن تأييد ضمني للحرب ضد أفغانستان من قبل معظم الدول العربية فيما بينهم دول الخليج والذي قامت بدورها بتقديم الدعم والمساندة للولايات المتحدة، حيث أصبحت مياهها الإقليمية تعج بالبوارج وحاملات الطائرات، وأصبحت القواعد العسكرية فيها العامل المساعد اللوجستي الأول للحملة الأمريكية على أفغانستان، وأصبحت الكويت مقر قيادة العمليات البرية في أفغانستان، فقد وصلها بعد أسابيع من بدء الحملة قائد الجيش الثالث الأمريكي " وبول ميكو لاشيك " بالإضافة إلى ضباط من فرنسا وبريطانيا .

وبعدما فرغت الولايات المتحدة من الحرب في أفغانستان وإسقاط حركة طالبان ومطاردة فلولها وتنظيم القاعدة، أعلنت أن إسقاط نظام الحكم برئاسة صدام حسين في العراق هو الهدف المقبل، وعلى الرغم من إعلان وزير الخارجية العراقي الأسبق " ناجي صبري " عن استعداد بلادة لقبول عودة مفتشي الأسلحة الدوليين، الذين عادوا بالفعل بموجب قرار الأمم المتحدة رقم (١٤٤١) وذلك لتفويت الفرصة على الولايات المتحدة إلا أن الآخرين أعلنوا أن المشكلة ليست في أسلحة الدمار الشامل أو اللجنة الدولية، وإنما في نظام يشكل تهديدا للأمن الإقليمي وللمصالح الأمريكية، ومن غير المؤكد ضمان عدم قيامه بمغامرات عسكرية في المستقبل.
بدأت التهديدات الأمريكية بالقيام بعمل عسكري كبير في العراق للإطاحة بنظام صدام حسين تتصاعد منذ خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش عن حالة الاتحاد في يناير ٢٠٠٢ الذي أشار فيه إلى ما أسماه بالدول التي تمثل محور الشر من وجهة نظره، وهي العراق وإيران وكوريا الشمالية. وقد جاءت العراق في مقدمة هذا الاستهداف الذي لا رجعة عنه ولا هوادة في تنفيذ مقتضياته. ورغم انحسار الموقف الدولي المؤيد للحرب بعد التعاون الجيد الذي أبداه العراق مع القرار رقم ١٤٤١، إلا أن الولايات المتحدة شنت حرباً على العراق في ٢٠ آذار (مارس) ٢٠٠٣ أدت إلى انهيار نظام صدام حسين ودخول القوات الأمريكية المحتلة قلب العاصمة العراقية بغداد في ٩

نيسان (ابريل) ٢٠٠٣ من ثم كان هناك سعي أمريكي حثيث لاستصدار قرار مجلس الأمن المرقم ١٤٨٣ الذي تعامل مع الاحتلال أمراً واقعاً بعدما فشلت سابقاً بنيل شرعية الحرب.

بعد الانتصار الأمريكي في الحرب تصاعدت الحملة على سوريا ثم على إيران. ورغم أن الهدف الأساسي كان محاولة تأمين قوات الاحتلال في العراق فإن اتجاهاً كان موجودا في الإدارة الأمريكية يريد استثمار " الانتصار السريع " في العراق من أجل توسيع الحرب على الدول التي ترعى الإرهاب على حسب المزاعم الأمريكية والتي تشمل سوريا وإيران وقد تعاملت كل من إيران وسوريا مع الضغوط التي تزايدت عليها بمرونة كبيرة. حيث علقت إيران العمل على دورة الوقود النووي وفقا لاتفاقي عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤. لكن مع تولي احمدي نجاد الرئاسة في إيران عام ٢٠٠٥، زادت العلاقات الأمريكية- الإيرانية توترا، فقد تراجعت إيران بشكل تدريجي عن التعليق المؤقت للعمل على دورة الوقود النووي. فإيران ترى أن من حقها امتلاك الطاقة النووية السلمية، في حين تتهمها الولايات المتحدة بأنها تسعى لامتلاك طاقة نووية للأغراض العسكرية.

أما سوريا فبالرغم من التعاون الذي أبدته في التعامل مع الولايات المتحدة حيال العراق وقضايا إقليمية ودولية أخرى لم يرفع من أسهمها لدى الإدارة الأمريكية ولم يرفع عنها وصمة مساندتها للإرهاب، و دعمها لحزب الله اللبناني، و إيوائها على أرضها العديد من مكاتب الفصائل الفلسطينية . هذا بالإضافة لإيوائها عناصر من النظام العراقي السابق داخل أراضيها وأنها تسعى لتطوير أسلحة دمار شامل. لكن سوريا نفت ذلك بل وتعبيرا عن حسن نواياها دعت على لسان وزير خارجيتها الأسبق فاروق الشرع إلى عقد مؤتمر دولي لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل إلا أن أمريكا لم تستجب إلى هذه الدعوة لاسيما وان إسرائيل تمتلك برنامجا نوويا ضخما. كما أن الولايات المتحدة لازالت إلى اليوم تكيل الاتهامات لسوريا برعايتها للإرهاب محاولة منها لإيجاد مبرر عند إقدامها على فرض عقوبات عليها أو حتى اتخاذ أي إجراءات عسكرية ضدها. حتى الحرب الأخيرة التي شنتها إسرائيل على لبنان، ماهي إلا استمرار لحرب الولايات المتحدة على العرب والمسلمين، حيث ربطت الولايات المتحدة بين الحرب المثيرة للجدل التي تقودها على "الإرهاب" وبين العدوان الإسرائيلي الشامل على لبنان، فلقد صرح توني سنو المتحدث باسم البيت الأبيض: "الواقع أن حزب الله يتلقى التمويل من إيران والحماية من سوريا.. إن لهذا بعدا في إطار الحرب على الإرهاب". كما أشارت وزيرة الخارجية كوندليزا رايس إلى أن الحرب على حزب الله

سيتمخض عنها شرق أقصى جديد. وهذا مؤشر واضح على مباركة الولايات المتحدة لحرب الإسرائيلية على لبنان التي ترها بأنها تأتي في سياق الحرب على الإرهاب.

وبعد تسعة أعوام من حرب الولايات المتحدة على ما يسمى الإرهاب فإن شعوب العالمين العربي والإسلامي ذاقت الأمرين من هذه الحرب الذي سقط خلالها آلاف القتلى والجرحى، بالإضافة إلى تشريد ألاف العائلات، علاوة على الانفلات الأمني الخطير التي تعيشه. حتى المناهج الدراسية خاصة الدينية منها طالتها هذه الحرب حيث تم وصفها بأنها تشجع على الإرهاب وتنتج الإرهابيين. كما أن العرب والمسلمين الذين يقطنون في بلاد الغرب ومقدمتها الولايات المتحدة لم يكونوا أيضا بمنأى عن ويلات وتبعات هذه الحرب. يضاف إلى ذلك معاناة المعتقلين العرب والمسلمين في السجون الأمريكية السرية وغير السرية، والتي يتذوقون فيها أصناف العذاب بمخالفة واضحة للقانون الدولي الإنساني[٢١].

وماذا بعد ومن ينتظره الدور من الدول العربية والإسلامية من دمار وقتل وتشريد، فهاهي الولايات المتحدة منذ أن شنت حربها ضد ما يسمى الإرهاب فإن المتضرر الأول هي الشعوب العربية والإسلامية، فبالأمس أفغانستان والعراق، واليوم تنتظر إيران وسوريا دورها، وغدا لا نعلم على من سيأتي الدور.

نحن لا ننظر من منظار التشاؤم، ولا نحارب أمريكا، ولسنا متعصبين، ولكن هناك أخطاء كبيرة بل جسيمة ارتكبتها السياسة الخارجية الأمريكية والقائمين عليها، ساهمت في خلق العداء، أو إن صح التعبير في تجديد العداء بين الطرفين، والضحية الأولى هي الشعوب الإسلامية سواء في العراق، فلسطين، غيران، أفغانستان، أو غيرها من الدول التي وضعت على قائمة الإرهاب في العالم الذي تصنفه أمريكا بمقياسها الواضح للعيان بالحرب على الدين الإسلامي والقوى الإسلامية التي تنشأ في العالم.

مشاريع التقارب وردم الهوة بين العالمين

في أعقاب اعتداءات الحادي عشر من أيلول ، بادر المجتمع الدولي بشكل جوهري في الولايات المتحدة على وجه الخصوص ولكنه أيضا في العالم الإسلامي ، إلى زيادة المبادرات الهادفة إلى ردم الهوة بينهما. وفي هذا الإطار انفق المجتمع المدني الأمريكي عشرات الملايين من الدولارات ، إذا لم نقل مئات الملايين منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر حتى انتهاء ولاية

بوش. كما أجرى ألاف الأمريكيين، من بينهم العديد من كبار المحللين السياسيين، اتصالات عبر مكالمات الفيديو المشتركة والبرامج التبادلية كما بذلوا مساعي عديدة أخرى. وفيما يلي استعراض لأبرز الجهود المبذولة في هذا الاتجاه[٢٢]:

١) برامج الدبلوماسية العامة :

يتم تعريف الدبلوماسية العامة على أنها عمل باتجاه "فهم ،الإطلاع ،والتأثير على الشعوب الأجنبية وتوسيع الحوار بين المواطنين الأمريكيين والمؤسسات وبين نظائرهم في الخارج ."إنها تتضمن كل من تواصل الحكومة مع الشعب (G2P) والشعب مع الشعب (P2P) . أنها تتألف من سلسلة أنشطة، بما في ذلك وسائل الاتصالات التلفزيونية والإذاعية، والانترنت للوصول إلى الشعوب الأجنبية؛ التبادلات التعليمية والثقافية؛ التواصل والحوار مع جماهير أجنبية من قبل مسؤولين أمريكيين؛ التدرب على اللغة لتمكين هذه البرامج من العمل وهناك خمس وكالات مسؤولة عن إدارة الدبلوماسية العامة: هيئة حكام البث الإذاعي (BBG)، التي تشرف على كل عمليات البث غير العسكرية؛ وزارة الخارجية؛ الوكالة الأمريكية للتطوير الدولي (USAID)؛ البيت الأبيض (من خلال مجلس الأمن القومي)؛ ووزارة الدفاع. أما التمويل فمركز بشدة في الـBBG (هيئة حكام البث الإذاعي) و وزارة الخارجية.

تتضمن الدبلوماسية العامة تجاه العالم الإسلامي ١١ مشروعا رئيسا بميزانية بالكاد تصل إلى ٤٠٠ مليون دولار وهي مقسمة إلى ٥ مشاريع إعلامية؛ ٣ برامج تبادل دولي؛ مجموعة برامج micro-programs (حاسوب) لدعم التعددية، الازدهار، ومساواة الجنسين، برامج التدريب على اللغة ، وعمل السفراء ومسؤولين آخرين في وزارة الخارجية في الخارج. بعض هذه الجهود عبارة عن نجاحات ، وبعضها عبارة عن إخفاقات محبطة.

إن التبادلات الدولية وبرامج التدريب على اللغة تنال، بشكل خاص، علامات جيدة، في حين أن الجهود الإعلامية الأمريكية لا تنال سوى علامات متواضعة جدا. فالبرامج الأكثر نجاحا صغيرة للغاية ليكون لها تأثير كبير مفيد. وبذلك، فان الجهود الأمريكية الحالية لتشكيل الرأي العام في العالم العربي/الإسلامي غير فعالة إلى حد كبير إما بسبب التنفيذ المتواضع أو التمويل غير الملائم.

٢) المشاريع الإعلامية: الإذاعة والتلفزيون :

تشغل الولايات المتحدة محطة تلفزيونية إخبارية فضائية ناطقة باللغة العربية مركزها الولايات المتحدة الأمريكية هي "الحرة" ؛ ومحطة إذاعية ناطقة باللغة العربية " راديو سوا " وصوت أميركا (VOA) ،التي تبث بلغات العالم الإسلامي العديدة .إن الحرة وراديو سوا عبارة عن إخفاقات . أما صوت أميركا ففاعلة ، إلا أنها لا تبث بلغات أساسية عديدة ، أهمها العربية والبنجابية . بالإجمال أن البث الإذاعي والتلفزيوني الأمريكي الموجه للعالم الإسلامي مخيبا جدا للآمال .

تم إطلاق قناة الحرة في العام ٢٠٠٤ بهدف توفير تغطية إخبارية أمريكية وشرق أوسطية موالية لأميركا موجهه للشعوب العربية . وتظهر الاستطلاعات بان قناة الحرة لم تجتذب سوى جمهورا ضئيلا جدا وبأنه لم يكن لديها مصداقية كبيرة في العالم العربي. وقد وجد استطلاع للرأي أجرته جامعة ميري لاند /الزغبي في نيسان /أيار ٢٠٠٩ إلى انه لم يختار قناة الحرة كمصدر إخباري تلفزيوني مفضل سوى نسبة صغيرة متلاشية لا تتعدى الـ٠.٥ بالمئة من المستطلعين العرب – اقل حتى من نسبة الـ ٢ بالمئة اختارت المنار، المحطة الإخبارية لمجموعة حزب الله اللبنانية الراديكالية ، واقل بشكل كبير من نسبة الـ ٥٥ بالمئة اختارت قناة الجزيرة الأكثر تمثيلا للاتجاه السائد في المجتمع. (اعتبرت ٧٦ بالمئة من المستطلعين محطة الـCNN مصدرا جديرا بالثقة في استطلاعات الزغبي عام ٢٠٠٤ ،ما يظهر بان ليس كل المنافذ الإخبارية الأمريكية تفتقر للمصداقية) .

تجتذب إذاعة راديو سوا المنطلقة عام ٢٠٠٢، جمهورا اكبر من قناة الحرة ، لكن تأثيرها ضئيل أيضا . فقسم إعداد البرامج يتألف ، إلى حد كبير من الموسيقى مختلطة بمقدار ضئيل من الأخبار أما محتوى الأخبار فمحدود جدا ليكون لها تأثير على الرأي العام حول قضايا السياسة .

عندما تم إطلاق راديو سوا، اختارت إدارة جورج دبليو بوش ، بشكل غير حكيم، إلغاء القسم العربي في صوت أمريكا، مستبدلة إياها براديو سوا. هذا القرار الغريب خلق فجوة كبيرة في الجهود الإعلامية الأمريكية . فقد خدم القسم العربي في إذاعة صوت أمريكا هدفا قيما بالوصول إلى جمهور متواضع لكنه هام – الحكومة، نخب رجال الأعمال، والنخب الأكاديمية و الإعلامية مع إذاعتها أخبارا هامة قوية ،وقد خسرنا ذلك الجمهور.

النتيجة النهائية : لا تمتلك الولايات المتحدة ،الآن، شبكات إذاعية أو تلفزيونية ذات مصداقية للتواصل مع النخب والشعوب العربية. فقناة الحرة غير مشاهدة ، راديو سوا لا ينقل محتوى إخباري كبير، أما القسم العربي في صوت أمريكا فقد الغي. هناك خطأ ما في هذه الصورة!

(٣) مشاريع إعلامية أخرى: هناك ٣ جهود إعلامية أمريكية يجدر ذكرها: جعل الدبلوماسيين الأمريكيين متوفرين على وسائل الإعلام العربية /الإسلامية، وحدة التجاوب السريع والمواقع الالكترونية (blogging) .

بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر قامت إدارة بوش أولا بمقاربة قتالية للإعلام العربي/ الإسلامي. إذ غالبا ما رفضت مسألة جعل المسؤولين الأمريكيين متوفرين للقيام بمقابلات وطردت قناة الجزيرة من العراق المحتل أمريكيا.

في عام ٢٠٠٥ عكس فريق بوش المسار، فاسحا المجال لعدد كبير من المسؤولين المدنيين الأمريكيين والضباط العسكريين بالظهور في الإعلام العربي لشرح ومناقشة السياسات الأمريكية والدفاع عنها. في كل الأحوال، غالبا ما كان ذلك الظهور غير فعال لان الدبلوماسيين شعروا بأنهم مكروهون ومجبرون على ما قالوه.فقد كانوا خائفين من أن يتم الانقضاض على أية ملاحظة تنتقد إدارة أمريكا من قبل معلقين سياسيين أو أعضاء في الكونغرس بعد العودة إلى الوطن، وان يشهر بهم بصفتهم "معادين لأمريكا" واحتساب تلك الملاحظة ذريعة لمعاقبتهم أو طردهم .نتيجة لذلك، كان ظهورهم يترك إحساسا لدى الجمهور كمن يحضر نصا للتصوير أو النشر، ما يجعلهم غير مقنعين غالبا. علاوة على ذلك لم يكن يعرف ما يكفي من اللغة العربية سوى قلة من الدبلوماسيين الأمريكيين ولم يكن يعرفها، تقريبا، أي من الضباط العسكريين للتعامل مع مقابلة باللغة العربية. ونتيجة لذلك كان يتم الاستماع إليهم من خلال مترجمين، ما يقلل من فاعليتهم. أخيرا، هناك قلة من المسؤولين الأمريكيين تعرف ما هو كاف عن الشريعة والدين الإسلامي، أو عن تأريخ وثقافة العالم الإسلامي ن لمناقشة القضايا ذات الصلة.ونتيجة ذلك، فأنهم نادرا ما يكونوا مقنعين حول أسئلة تشكل الرأي العام السياسي العربي/ الإسلامي.

تراقب " وحدة التجاوب السريع" التابعة لوزارة الخارجية الإعلام الناطق باللغة المحلية من حول العالم وتصدر تقريرا يوميا قيما حول هذا الإعلام ما يساعد صناع السياسة على فهم الكيفية التي ينظر بها إلى الولايات المتحدة في الخارج وما هي الروايات التي يتردد صداها في

العلام الأجنبي.ويساعد التقرير أيضا المسؤولين الأمريكيين على صنع وصياغة ردود سريعة على أحداث وانتقادات .

في مطلع عام ٢٠٠٧، أطلقت وزارة الخارجية برنامج مواقع إلكترونية مفيد (blogging).أنه يحافظ على وجود ٥ أو ٦ موظفين حكوميين يعملون بدوام كامل للإجابة وفضح زيف التضليل المعلوماتي على الانترنيت.إن أصحاب هذه المواقع موظفون ناطقون باللغة العربية في وزارة الخارجية الأمريكية، يتم الإشراف عليهم من قبل مسؤولي العمل الدبلوماسي والاستشاري لمكتب الخارجية الأمريكية (foreign services).

(٤) برامج التبادل الدولي : لطالما شغلت الحكومة الأمريكية برنامجي تبادل كبيرين، اعترف بهما، وبشكل واسع بأنهما ناجحين.وعقب الحادي عشر من سبتمبر، قدمت الحكومة الأمريكية مبادرات أخرى، بما فيها برنامج حوار ممتد واعد يستهدف العالم الإسلامي.

إن برنامج Fulbright هو برنامج التبادل الرئيس لدى وزارة الخارجية الأمريكية.لقد قام بتقديم مكافآت عبارة عن منح عددها ٨٣٤٤ منحة في العام ٢٠٠٧ ،بكلفة تخطت الـ ٢٠٠ مليون دولار.هذه المنح ذهبت إلى طلاب، أساتذة، اختصاصيين، وباحثين أمريكيين ليدرسوا، يعلموا، يحاضروا، يقوموا بأبحاث في أكثر من ١٥٠ بلد، كما ذهبت إلى نظرائهم الأجانب للإنخراط في نشاطات مشابهة في الولايات المتحدة.

أما برنامج (international visitor leadership program- IVLP) الذي بدأ في الخمسينات، فيجلب حوالي ٥٠٠٠ شخص من جنسيات أجنبية من حول العالم إلى الولايات المتحدة للاجتماع والتشاور والتباحث مع نظرائهم الاختصاصيين واختبار الحياة الأمريكية مباشرة من مصدرها الأصلي. هؤلاء الزوار هم قادة حاليون أو محتملون في الحكومة، الحياة السياسية، الإعلام، التعليم، العلاقات العمالية، الفنون، الأعمال وميادين أخرى.ويتم اختيارهم من قبل مسؤولي فريق العمل الدبلوماسي والاستشاري في مكتب الخارجية الأمريكي في الخارج (foreign service). وبحسب كل الروايات، يتعلم هؤلاء الزوار، ويعلمون، الشيء الكثير في زياراتهم، خاصة إذا كانت مطولة (أكثر من أسبوعين). ويتضمن المشاركون السابقون في برنامج IVLP أكثر من ٢٠٠ شخص من رؤساء دول حاليين وسابقين و١٥٠٠ من الوزراء الحكوميين.

أما "حوار المواطنين" (citizen Dialogue) فبرنامج يرسل مواطنين أمريكيين مسلمين من حول العالم للانخراط في حوار مع مسلمين أجانب (إجتماعات دار البلدية ومقابلات إعلامية). هذه الاجتماعات غالبا ما تجري من خلال سفارات أمريكية.هذا البرنامج لا يزال فتيا جدا ليقيم، لكنه يبدو طريقة حكيمة لاستخدام مواهب المجتمع الأمريكي.

(٥) دعم التعددية، الازدهار، ومساواة الجنسيين: تشرف " مبادرة شراكة الشرق الأوسط " (MIDDLE EAST PARTNERSHIPINIATIVE- MEPI)، التي بدأت في عام ٢٠٠٢، على عدد من البرامج الصغيرة لدعم الديمقراطية، التعليم، النمو الاقتصادي، وتفويض المرأة.

إن مبادرة MEPI معرقلة بسبب معضلة – لغز : ان مهمتها الرئيسة تعزيز الإصلاح السياسي في بلدان يحكمها مستبدون، لكن هذا الأمر سيقوض أنظمة تعتمد الولايات المتحدة لأجل التعاون الاستراتيجي. وبذلك فإن مبادرة MEPIتشتغل ،بشكل رئيس في اضعف البلدان الشرق أوسطية واقلها أهمية.فهي لا تفعل الكثير في البلدان الحليفة الأقرب إليها، كالمملكة العربية السعودية ومصر. وذهب معظم التمويل السابق المخصص لمبادرة MEPI إلى مساعدة وكالات حكومية شرق أوسطية، برغم أن مهمة المبادرة الرئيسة هي التركيز على جماعات المجتمع المدني.

بالإجمال لم تحقق " مبادرة شراكة الشرق الأوسط" MEPI سوى القليل. فلديها مظهر واجهة العرض الثانوية التمويل، منظمة للسماح للولايات المتحدة بادعاء الانخراط في قضايا هي من مهمة مبادرة MEPI الانصراف لها، لكن من دون الانخراط الفعلي والحقيقي.

(٦) التدريب على اللغة : ترعى الحكومة الأمريكية برامج تدريب على اللغة لتعليم آخرين باللغة الانجليزية وتعليم الأمريكيين اللغة العربية ولغات العالم الإسلامي الأخرى. إن برنامج التدريب على اللغة قيمة جدا، ناجحة جدا وصغيرة للغاية.

في عام ٢٠٠٤، أطلقت إدارة بوش مبادرة لتعليم الانجليزية لمراهقين مضغوطين ومقموعين في بلدانهم، هو برنامج

(ENGHLISH ACCESS MICROSCHOLARSHIP PROGRAM) وقد وصل ما يقارب ٤٤٠٠٠ شاب وشابة في أكثر من ٥٥ بلدا منذ بدئه.هذه بداية محترمة، لكنها فقط البداية،

بسبب الحجم الضخم للعالم الإسلامي (١.٣) مليار إنسان.أن برامج التدريب على اللغة للأجانب زهيدة الثمن، وعلى الولايات المتحدة أن توفرها بشكل أوسع، خاصة لفئة الشباب من غير النخبة الذين لا يمكنهم، عدا ذلك، الحصول على التدريب.

قدمت مبادرة لغة الأمن القومي (NATIONAL SECURITY LANGUAGEINITIAVE) المقدمة من قبل الرئيس بوش في العام ٢٠٠٦ ،التمويل المتزايد على اللغة الأجنبية (بما فيها العربية) في مدرسة ابتدائية من خلال كلية في الولايات المتحدة ولمؤسسات المنح الجامعية للطلاب الأمريكيين لدراسة اللغة العربية في الخارج.هذا البرنامج فعال جدا لكنه صغير للغاية.ينبغي زيادة حجمه الحالي (١٠٠مليون دولار) إلى عدة أضعاف.أما المرشحين النوعيين فمتوفرين.لقد تلقت الحكومة الأمريكية أكثر من ٦٠٠٠ طلب للحصول على ٣٦٧ منحة تدريب لغوي في العام ٢٠٠٧. لتكون بذلك قد خذلت أكثر من ٥٦٠٠ شخص أي أكثر من ٩٣% من الطلبات المقدمة للحصول على مساعدة لإرساء مهارات لغة أمريكا، وهذه نقطة ضعف أمريكية أساسية في نزاعها ضد القاعدة. وكما اشرنا آنفا، لا يزال لدى كل من وزارة الخارجية والجيش الأمريكي سوى قلة قليلة جدا من الناطقين باللغة العربية، معظمهم ليسوا أفضل من المستوى الثالث من حيث المهارة.هذه المهارات جيدة كفاية لترجمة وثائق اساسية لكن ليس لإدارة أعمال حكومية نظامية يكون فيها المستويين ٤٣ و٥ – أعلى المستويات- أمرا مطلوبا. إن توسيع " مبادرة لغة الأمن القومي" سيساعد في تصحيح هذا التقصير.

وكان معهد بروكنجز أصدر دراسته المطولة حول إمكانية أن تشكل رئاسة أوباما فرصة أمام كل من المجتمع المدني الأمريكي والدبلوماسية الأمريكية لردم الهوة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي التي ازدادت اتساعا بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ . وتقول الدراسة في تقريرها[٢٣] : إن الإجراءات التي تم اتخاذها في الأسابيع الأولى من رئاسة أوباما مثل إعلان إنهاء الحرب في العراق، وإغلاق معتقل جوانتانامو، وإشراك القادة الإسرائيليين والفلسطينيين في عملية السلام، شكل ابتعادا نوعيا عن سياسات إدارة بوش، حيث اعتبرت الدراسة أنه في سياق هذه التغييرات في السياسة، وبوجود رئيس أمريكي يثنى على تراثه الإسلامي، ورحلات أوباما إلى تركيا والسعودية ومصر تمثل فرصا جديدة أمام المجتمع المدني لتعزيز الأواصر بين طرفي الانقسام.

فبعد تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي في أعقاب ١١سبتمبر سعت إدارة بوش إلى معالجة الانقسام بين الطرفين بإنفاق مبالغ طائلة على برامج الدبلوماسية

العامة العالمية التي بلغت نحو ١.٤ مليار دولار في السنة، يقدر إنفاق ٤٠٠ مليون دولار منها في العالم الإسلامي، كما انطلقت برامج منظمات المجتمع المدني الأمريكي لتضييق الفجوة بين الطرفين، والتي من المرجح أن تكون قد بلغت عشرات ملايين الدولارات في السنة، وربما تجاوزت بمجموعها ١٠٠ مليون دولار، ولكن أظهرت نتائج الاستطلاعات أن العلاقات بين الطرفين ازدادت سوءا وليس العكس.

وقد قدمت الدراسة التي أجريت بين يناير ٢٠٠٧ ويناير ٢٠٠٨ تقييما لفاعلية مبادرات المجتمع المدني الأمريكي من خلال دراسة منتظمة قائمة على الاستقصاءات لعينة مستعرضة من هذه المبادرات التي يبلغ عددها ٢٢، تم اختيار المبادرات التي تمثل شريحة من المشروعات التي تم إطلاقها إثر هجمات سبتمبر. وينظر هذا البحث فى الطريقة التى يرى فيها الأمريكيون والمواطنون في العالم الإسلامي الطبيعة الدقيقة للعلاقة بينهما. ويشير البحث إلى أنه ما بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٨، تراجع نفوذ أمريكا في العالم الإسلامي بشدة وسرعة، ووفقا للإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٨ عن الرأي العام العربي، أظهر أن ٨٣% من الشعب في البلدان حيث الأكثرية المسلمة يملكون نظرة سلبية عن أمريكا، فى حين ٧٠ % لا يثقون بالولايات المتحدة، حتى في الكويت، التي تشعر بفضل أمريكا في تحريرها من العراق عام ١٩٩١ انخفضت النظرة الإيجابية فيها تجاه الولايات المتحدة إلى ١٧ بالمائة، فى حين بلغت النظرة السلبية تجاهها ٦٦%.

وفى المقابل يحتفظ الأمريكيون بنظرة سلبية عن الإسلام والمسلمين، حيث تبرهن الدراسات أن ٥٩% فقط من الأمريكيين كانوا يمتلكون نظرة إيجابية تجاه المسلمين في خريف ٢٠٠١ وبحلول عام ٢٠٠٧ أظهرت دراسة أجراها مركز بيو أن ٤٣% فقط من الأمريكيين يملكون نظرة إيجابية عن المسلمين، في حين شعر ٤٤% من الأمريكيين أن الإسلام قد يشجع على العنف أكثر من أديان أخرى في صيف ٢٠٠٣.

وعلى صعيد تقييم الرأي العام الأمريكي لأداء حكومته، أظهر خبير الرأي العام دانييل يانكيلوفتش في بحث نشر في ٢٠٠٦ أن الأمريكيين أعطوا علامات ضعيفة للحكومة نتيجة لإخفاقها في العمل لتحسين العلاقات مع العالم الإسلامي. وقال ٣٣% إن سياسة بلادهم في الشرق الأوسط ساعدت على تجنيد الإرهابيين. فى حين أكدت أحد استطلاعات يانكيلوفتش أن ٥٦% من الأمريكيين يعتقدون أن التواصل المحسن مع العالم الإسلامي سوف يخفف من الكره تجاه الولايات المتحدة». والمفارقة التي انطوى عليها هذا البحث أنه على الرغم من أن

الاستطلاعات تشير إلى عدم رضا العالم الإسلامي عن السياسات الأمريكية، إلا أن العرب مازالوا يصنفون الولايات المتحدة من بين الدول الأولى التي تمنح الحرية والديمقراطية لشعبها.

وفى النهاية نصحت الدراسة بضرورة استفادة هذه المبادرات من المسلمين الأمريكيين حيث اعتبرتهم موردا قائما في أمريكا لم يتم استخدامه بشكل كاف. وإن اختيار أعضاء من الجماعات الأمريكية المسلمة المتماسكة والبالغ عددها ٦ ملايين من شأنه أن يعزز من قوة الرسالة المراد إيصالها. وفى المقابل هناك نحو ٢٠٠ ألف أمريكي مقيم في العالم الإسلامي يجب توظيفهم بعناية لسد الثغرات بين الطرفين. وكشفت هذه الدراسة أنه بعد ثماني سنوات، لا نملك أي فكرة واضحة عن نتيجة هذه المشروعات ومدى تأثيرها، في تحسين العلاقات بين الطرفين، مع الغياب الشامل للبيانات التي تؤكد فاعلية هذه المبادرات، التي تقوم على «التخمينات عوضا عن الاستراتيجيات الملموسة» على حد وصف الدراسة. فيمكن لمديري المشروعات الإشارة بطريقة روائية إلى وجهات نظر تغيرت وشراكات بنيت وحتى سياسات تأثرت.

وبحلول نهاية إدارة بوش أشارت معظم استبيانات الرأي إلى حدة الانقسام بين الطرفين؛ حيث إن ٨٣% من المستطلعين في العالم الإسلامي عبروا عن آرائهم المعادية للولايات المتحدة، في حين قال ٩% فقط من الأمريكيين بأن الولايات المتحدة تتمتع بعلاقة جيدة مع العالم الإسلامي. إن الانقسام بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي أصبح خط التماس الأكثر توترا على الصعيد العالمي، بسبب تبعاته الخطيرة على مسائل الأمن الدولي والاقتصاديات العالمية والتحالفات السياسية. وقد تم إقرار هذا الأمر من قبل صناع السياسات والمواطنين فى الولايات المتحدة والعالم الإسلامي، على حد سواء. وأخيرا ترى دراسة بروكنجز أن نقمة العالم الإسلامي على أمريكا مردها استنكار سياسات واشنطن الخارجية، وليس كرها للقيم الأمريكية، لذلك شدد عدد كبير من المبادرات على مناقشة الاختلافات في السياسة بدلا من الاختلافات في القيم. فخلال إدارة بوش تعرضت الأكثرية في العالم الإسلامي إلى سياسات معادية مثل الحرب في العراق، ومعتقل جوانتانامو وفشل الولايات المتحدة في حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وفشل محاولتها في إحلال السلام.

أوباما والتغيير...وعود منتظرة

«إلى العالم الإسلامي نسعى قدما إلى اعتماد نهج جديد، بالاستناد إلى المصالح المشتركة والاحترام المتبادل» [٢٤] بهذه الكلمات التي تضمنها خطاب تنصيب الرئيس الأمريكي باراك أوباما فى يناير من العام ٢٠٠٩ لفت نظر العالم الإسلامي إلى إمكانية قيام تحالف جديد بين الطرفين بعد معاناة طويلة تفاقمت خلال سنوات حكم سلفه جورج بوش. وعلى قدر ما فجرته هذه الكلمات من آمال في حقبة جديدة للعلاقات الأمريكية الإسلامية، جاءت مشاعر الإحباط وخيبة الأمل لدى الكثيرين بسبب بقاء هذا الملف في دائرة الكلمات دون وجود أي تحرك ملموس.

وخلال كلمته إلى البرلمان التركي في أبريل من عام ٢٠٠٩، قال الرئيس أوباما محاولا التقريب بين العالمين إن «العديد من الأمريكيين لديهم أفراد مسلمون في العائلة، أو أنهم عاشوا في بلد حيث الأكثرية مسلمة ـ وأنا أصرح بذلك لأنني أحدهم»[٢٥].

لقد أكد الرئيس الأمريكى باراك أوباما فى أكثر من مناسبة وأكثر من مكان، وآخرها خطابه التاريخي الشهير من جامعة القاهرة: " أنه لا يعادى الإسلام أو المسلمين"[٢٦]. والحقيقة أن ما يقوله أوباما ليس جديدا، فقد سبق أن ردده خبراء الأمن القومى الأمريكي على اختلاف انتماءاتهم السياسية فى أكثر من وثيقة وآخرها وثيقة صدرت عن الرئاسة الأمريكية بشأن إستراتيجية الولايات المتحدة فى سبتمبر ٢٠٠٢، وجاء فى فقرة منها أن إستراتيجية الأمن القومى الأمريكي ستعتمد أساسا على تعاون أمريكي ملموس مع دول العالم، ذلك التعاون الذي سيعكس مزيجا بين القيم الأمريكية من جهة، وبين المصالح القومية الأمريكية من جهة أخرى. وهدف هذه الإستراتيجية هو السعي ليس فقط لجعل العالم أكثر أمنا ولكن لخلق عالم أفضل.

لكن هل يكفى هذا الكلام لطمأنة العالم الإسلامى بشكل عام، والدول العربية بصفة خاصة، حول طبيعة ونوايا الإدارة الأمريكية وأهداف الولايات المتحدة الخفية والمعلنة؟. وهل هجمات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ كانت وحدها التى فجرت موجة العداء الأمريكى تجاه الدول الإسلامية أم الصراع بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامى قديم وأزلى، وأن الإدارات الأمريكية المتعاقبة سواء كانت من الجمهوريين أو الديمقراطيين ترى دائما أن أفضل طرق الدفاع تتلخص فى توفير هجوم فعال وأمن داخلى قوى يمكنه ردع أى هجوم، ولا تنسى بالطبع خلال ذلك الاستعانة بالدول الصديقة، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية فى

الوصول إلى الهدف المنشود، فالكل سيشارك فى مطاردة الإرهابيين، وفى إعادة تعمير الدول المتأسلمة حتى تصير مرة أخرى بؤرة للإرهاب.

وحتى نستطيع وضع النقاط فوق الحروف وتحديد التوجهات الصحيحة التي يمكن لنا من خلالها أن نحكم بواقعية على مستقبل العلاقات الأمريكية الإسلامية، لا بد أن نلقي الضوء على أهم الأسباب الجوهرية التي ساهمت أو تسببت في التوتر الراهن ما بين الطرفين:

١- الصراعات العنيفة في مناطق وبلدان إسلامية مثل فلسطين والعراق وأفغانستان، وهجمات المتطرفين المسلمين على المدنيين في أنحاء العالم.

٢- الرعاية الأمريكية المستمرة لحكومات استبدادية

٣- التأخر الاقتصادي وسوء الإدارة في بلدان إسلامية عديدة

٤- سوء فهم بالغ وارتياب وعدم احترام بين الأمريكيين والمسلمين في المجتمعات الغير مسلمة.

قام فريق مختص من مركز صبان لسياسات الشرق الأوسط بمعهد بروكنغز بدراسة لأبرز التحديات التي تواجه الرئيس القادم قبل الانتخابات الرئيسة الأخيرة التي فاز بها الرئيس باراك اوباما وقد ظهر التقرير بعنوان (استعادة التوازن ..إستراتيجية للشرق الأوسط برسم الرئيس الجديد)، وقد جاء فيه : تنتظر الرئيس الرابع والربعين للولايات المتحدة سلسلة تحديات خطيرة ومعقدة ومتشابكة في الشرق الأوسط التي تتطلب اهتماما فوريا منه: إيران مصممة فيما يظهر على الاقتراب من أو حتى اجتياز العتبة النووية بأسرع ما يمكن، ووضع هش في العراق ما فتئ يشكل مصدر إجهاد وتوتر للمؤسسة العسكرية الأمريكية، وحكومتان ضعيفتان في لبنان وفلسطين تتعرضان للتحدي ومن جانب حزب الله وحماس ،المنظمتين المحاربتين الأقوى منهما، وعملية سلام مترنحة بين الاسرائيليين والفلسطينيين، ونفوذ أمريكي متقلص بفعل سمعة لحق بها ضرر شديد.سيكون الرئيس في حاجة إلى إطلاق سياسات متعددة لمواجهة كل التحديات، لكن لن يلبث أن يكتشف أن الزمن لا يعمل لصالحه[٢٧].

سيكون لزاما على الرئيس المقبل أن يعيد ترتيب أولويات وتوجهات السياسة الأمريكية تجاه الشرق الوسط..

إن أدنى ملاحظة لهذه التحديات يظهر ارتباطها بالأسباب الجوهرية التي أدت إلى توتر العلاقة بين العالم الإسلامي وأمريكا وانتهت بأحداث سبتمبر وما سبقها وما تبعها من أحداث، والذي يظهر بقاء الفجوة الكبيرة التي لم تستطع محاولات الإصلاح وردم الهوة من تقريبها والتي تقتضي العمل على شروط واستراتيجيات جديدة لبناء جسور الثقة والتعاون بين العالمين.

آفاق المستقبل ..ما العمل ؟

رغم أن معظم ما تضمنته كلمات الرئيس اوباما ووعوده لم تزل مترنحة خصوصا فيما يتعلق بقضية السلام في الشرق الأوسط والعلاقة مع إيران، لكن هذا لا يمنع من الحديث عن صفحة جديدة من العلاقات الأمريكية – العالم الإسلامي، والتي ستكون مبنية على أسس الحوار والإصغاء المتبادل والتعاون في أكثر من ميدان، لكن حصول هذا لن يكون بالأمنيات ولا عبر الوسائل التي ثبت عدم كفاءتها من خلال دراستنا هذه.لذا ندرج توصيات عملية لكلا الطرفين يضمن الالتزام بها نتائج ايجابية ونقلة نوعية على مستوى العلاقات. ولعل اغلب التوصيات التي تتعلق بالجانب الأمريكي جاءت على لسان المتعقلين من قادته وخبراء الدبلوماسية وتضمنتها الكثير من التقارير التي عالجت العلاقة مع العالم الإسلامي ومشكلاتها.

توصيات للطرف الأمريكي:

تطوير الدبلوماسية العامة[٢٨]

تبرز الاقتراحات التالية من تجربة الدبلوماسية العامة لأمريكا. لدى عدد منها موضوع نقاش مشترك: ينبغي، عادة، إدارة الدبلوماسية العامة كحوار، وليس كمونولوج. فالحوار يجعل الجمهور يشعر بأنه مسموع، ما يحضِّر الجمهور لدرس رسالة المتحدث وأخذها بالاعتبار. إنه يساعد أيضاً الجمهور على تنوير المتحدث حول هواجسه، وهذا يساعد المتحدث على تركيز النقاش على الاهتمامات الحقيقية للجمهور. فالدبلوماسية العامة الأميركية غالباً ما اتخذت أسلوب المونولوج في السنوات الأخيرة. بدلاً من ذلك، ينبغي على الولايات المتحدة التركيز على خلق أفكار بالاتجاهين.

إصغاء أكثر

ينبغي على الولايات المتحدة تمييز الفروقات بين وجهات نظر الجماهير المستهدفة قبل تطوير برامج للإنكباب على هذه الفروقات. لقد تداعت أحياناً برامج أميركية سابقة لأن الأميركيين تكلموا قبل أن يستمعوا. على سبيل المثال، إن "مبادرة القيم المشتركة الأميركية" (Shared Values Initiative) لعام ٢٠٠١- ٢٠٠٢، التي قدمت إعلانات تلفزيونية روجت، بحماس، لنوعية الحياة العالية التي يتمتع بها المسلمون في أميركا، تم إخراجها بشكل لطيف لكنها أنكبت على سؤال لم يكن العالم الإسلامي يطرحه. فالمسلمون حول العالم كانوا قلقين من السياسات الأميركية تجاه العالم الإسلامي، ولم يكونوا قلقين على ظروف الحياة بالنسبة للمسلمين الأميركيين. لقد تحدثت حملة "القيم المشتركة" عمن يفوقهم تطوراً.

إعادة عنونة الحروب

ينبغي على الولايات المتحدة إعادة عنونة جهودها الرئيسية المتعلقة بمكافحة الإرهاب لتجنب إرباك نفسها وتخبط رسالتها في الخارج. فـ "الحرب على الإرهاب" يجب أن تصبح "الحرب على القاعدة"؛ "حرب الأفكار" يجب أن تصبح "حوار الأفكار".

إن عنوان "الحرب على الإرهاب" يضلل الأميركيين بتحديده لاعبين كثر جداً كخصوم ـ كلهم من المجموعات الإرهابية العالمية العديدة. إنه تخلط الأعداء الحقيقيين مع المحايدين أو اللا أعداء (ليس جميع الإرهابيين يهددون الولايات المتحدة)، ما يقود الأميركيين إلى الاعتقاد بوجوب محاربة غير الأعداء. كما أخفق هذا العنوان بوضع الأولويات أيضاً. فبعض الإرهابيين المعادين هم أكثر خطراً بكثير من آخرين، إلا أن دعوة "الحرب على الإرهاب" تطرح عدم تساو بينهم[٢٩].

إن عنوان "الحرب على الإرهاب" لا يلحظ القدرة الكامنة الموجودة لإستراتيجية "فرِّق تسد" تجاه المجموعات المعادية. إن تحديد إطار مشترك لهذه المجموعات يحجب الصراعات الدائرة بينهم. وتعتبر إستراتيجية "فرِّق تسد" واعدة لأن الصراعات المتبادلة المدمرة الدموية في أوساط الجماعات المتطرفة غالباً ما تكون عميقة. فعلى سبيل المثال، إن بعض العناصر المتطرفة في المجتمع الإسلامي السني تعبر عن كراهيتها للمسلمين الشيعة أكثر مما يفعل اليهود أو المسيحيين. إذ يمكن إستراتيجية أميركية ذكية أن تستغل هذه الكراهية لإضعاف المتطرفين في أوساط كل من الشيعة والسنة، وعلى الولايات المتحدة أن تستخدم مفاهيم تذكرنا بهذه الإمكانية. فعنوان "الحرب على الإرهاب" يخفق بالقيام بذلك.

ينبغي إسقاط عنوان "حرب الأفكار" لصالح "حوار الأفكار" أو "شراكة الأفكار". فكلمة "حرب" توحي ضمناً بفوز فريق أو خسارة فريق، فرض إرادته على الجانب الآخر، واستخدام القوة لفعل ذلك. فبالنسبة للعرب والمسلمين، يطرح عنوان "حرب الأفكار" حرباً على أفكارهم "هم"، على دينهم وثقافتهم. إن استخدام لغة تحمل في طياتها هذه النبرة العدائية هي طريقة بائسة لبدء حوار. بالمقابل، إن كلمة "حوار" أو "شراكة" تحمل في طياتها المساواة بين الأفرقاء، احترام آراء كلا الجانبين، الحوار بدل المونولوج، والجهد للعثور على حلول تخدم مصالح كلا الفريقين. سوف ينضم المسلمون إلى "حوار الأفكار" بعقول منفتحة أكثر مما سيفعلون مع عنوان "حرب الأفكار".

جمع الناس سوية

يتفق الخبراء، إلى حد واسع، على أن برنامجي Fulbright و International Visitor Leader ومبادرات التبادل من الشعب وإلى الشعب المشابهة كانت عبارة عن نجاحات عظيمة ويجب توسيعها. ويشير Giles Scott- Smith إلى أن برامج التبادل هي "العنصر المتجاهل في أحوال كثيرة لكن، وبشكل قابل للنقاش، العنصر الأكثر نجاحاً للدبلوماسية العامة". ويضيف بأن مسئولي فريق العمل الدبلوماسي والاستشاري في مكتب الخارجية (Foreign Services) قد ذكروا في تقاريرهم، بشكل ثابت وموثوق، بأن برامج التبادل هي "واحدة من أفعل الوسائل للتأثير على الرأي العام في الخارج. ويصنف السفراء الأميركيون برنامج (IVLP)، تحديداً، على أنه الأكثر إفادة من بين كل وسائل الدبلوماسية العامة المتوفرة لديهم. "أما تجربة البلدان الأخرى فتؤكد على هذه الأحكام. فعلى سبيل المثال، تعتبر التبادلات الفرانكو ـ ألمانية بعد الحرب العالمية الثانية، وبشكل واسع، عنصراً هاماً في التقارب الفرانكو ـ ألماني. هذا الدليل يجعل من الواضح وجوب زيادة الولايات المتحدة استثمارها في برامج التبادل، وبشكل كبير.

زيادة التدريب على اللغة

على الولايات المتحدة تعليم اللغة الإنكليزية لعدد أكبر من مواطني العالم الإسلامي. هذا الأمر سيحضِّرهم للمشاركة في برامج التبادل ويسهل جهود الحكومة الأميركية للانخراط في حوار مباشر مع مواطنين عاديين. أما الأهم، فهو أن على الولايات المتحدة تعليم لغات العالم الإسلامي إلى عدد أكبر بكثير من الأميركيين. فتعليم لغات العالم الإسلامي لأميركيين سيوفر

للحكومة موهبة أكبر متعددة اللغات لأنشطة الدبلوماسية العامة وتحضيراً أفضل لأميركيين عاديين لفهم العالم الإسلامي والحوار معه، بما فيه المشاركة في التبادلات.

تحسين البث الأميركي

إن إعلام البث الأميركي الحالي (الإذاعي والتلفزيوني) الموجه إلى العالم العربي (قناة الحرة التلفزيونية وإذاعة راديو سوا) هو إعلام غير فعال إلى حد كبير. ينبغي إعادة صنع هذا الإعلام، ويجب استعادة وضع إذاعة صوت أميركا باللغة العربية. ينبغي على عملية إعادة صنع الإعلام الأميركي أن يلحظ أفضل ممارستين في الدبلوماسية العامة: حوار سقراطي على حساب المونولوج، وحقائق موضوعية على حساب الجدل الهجومي.

لقد فضلت الجهود الإعلامية الأخيرة للدبلوماسية العامة المونولوج على حساب نقاش خذ وأعط. فعلى قناة الحرة، طغت عمليات البث المسجلة على برامج الـ "توك ـ شو" والـ "الإتصالات المباشرة على الهواء"، ولم يكن لدى إذاعة راديو سوا برامج توك ـ شو سياسية. كل الأدلة تؤشر إلى أن هذه مقاربة خاطئة. إذ أن أسلوب المونولوج أقل فاعلية من الحوار. فالناس يصغون بشكل أفضل للناس الذين يصغون إليهم، والناس يصغون بشكل أفضل عندما يكون مسموحاً لهم أيضاً أن يتكلموا. ويلحظ Geoffrey Cowan و Amelia Arsenault بأن "الحاجة للإصغاء صفة أساسية للطبيعة البشرية". وإن "قرناً من أبحاث التواصل يثبت بأن الحاجة للإصغاء تمثل صفة إنسانية عالمية تقريباً". وبحسب ما أشارا، يذكر باحثون في مجال الدمقرطة بأن "من المرجح أكثر أن يشعر الأفراد باستحسان تجاه أولئك الذين لديهم وجهات نظر معاكسة واعتبار النتائج السياسية عادلة ونزيهة إذا كانت لديهم الفرصة للانخراط في النقاش والجدل "وفقاً لذلك، ينبغي على عملية بث أميركية مقوَّمة أن تقدم الحوار على المونولوج باتجاه واحد.

هذا الأمر يتطلب تفويض السفراء الأميركيين ومسئولين آخرين للانخراط في نقاش حول التاريخ وسياسة أميركا الحالية ـ وحمايتهم من هجوم من قبل أشخاص بدائيين محليين. هناك عدد من المسئولين الأميركيين حذرين، وهذا مفهوم، من أخذ المبادرة والقيام بحوار سقراطي، لأن انزلاقاً صغيراً أمام الكاميرا يمكن أن يتسبب بعاصفة نارية في الوطن تضع حداً لحياتهم المهنية. وبذلك، فإن إلتزاماً رئاسياً بعزل مسئولين أميركيين ليكونوا في مأمن من هجوم محلي ما، والقيام بهجوم مضاد لصالحهم، أمر مطلوب.

ينبغي على الولايات المتحدة إعادة تصميم بنية إعلامها لتقديم أخبار أكثر موضوعية، مع نسبة أقل من المناقشات الهجومية أو الجدالات التي تأخذ جانباً واحداً. فعلى سبيل المثال، لطالما شدد البث الإعلامي للدبلوماسية العامة البريطانية على الأخبار الموضوعية، كما يتم سماعها على الـ (BBC) بالمقابل، شددت الدبلوماسية العامة الأميركية على الدفاع والمؤازرة. هذا خطأ وذلك لسببين. أولاً: إن عملية الإقناع الناجحة تتطلب رسولاً موثوقاً، وأفضل طريقة لكسب المصداقية هي تقديم معلومات دقيقة وموضوعية. ثانياً: في الحرب بين الولايات المتحدة الأميركية والقاعدة، تعتبر الحقائق في غالب الأحيان صديق أميركا أكثر من كونها خصماً لها. فبن لادن، في واقع الأمر، شخص سيء. القاعدة عُدَّة سيئة ذات برنامج سيء؛ إنها تقوم بأفعال سيئة. أما الحكم الإسلامي الاستبدادي فكان عبارة عن إخفاق قاس تسبب بالمعاناة في كل من أفغانستان، السودان، وإيران. إن الولايات المتحدة ليست في وارد تدمير الإسلام. فالوقائع الموضوعية هي لصالح الولايات المتحدة، لذا ينبغي على الدبلوماسية العامة الأميركية تفضيل استخدام الأساليب التي تبرز الحقائق الموضوعية.

إن البث الأميركي بحاجة أيضاً لإدارة أفضل. فالبث الأميركي الأخير أخفق، وذلك يعود، جزئياً، إلى أن هيئة حكام البث (BBG) يتم إدارتها بشكل بائس. فتعيينات الأعضاء الـ (٨) لهيئة الحكام الذين يديرونها غالباً ما كانت تقدم كمكافأة على شاكلة أرباح (زيادة على الراتب) لأصدقاء سياسيين ممن يقومون بالتعيينات. ونتيجة لذلك، أصبحت الـ (BBG) خيالاً مقطوع الرأس، مستقلة عن السيطرة الخارجية لكن ذات إدارة بائسة من الداخل. ففي السنوات الأخيرة، أتيح المجال لعضو الهيئة النافذ Norman Pattiz صنع قرارات هزيلة من دون نقاش أو محاسبة على النتائج. ينبغي تعيين محترفين رفيعي المستوى من ذوي الخبرة في الدبلوماسية العامة في كل مناصب هيئة الـ (BBG) وينبغي أن تمتلك وتحتفظ هيئة الـ (BBG) بمعايير أداء رفيعة المستوى.

إشراك مسلمين أميركيين

لا ينبغي على الدبلوماسية العامة أن تركز على جماهير أجنبية فقط، وإنما عليها ضم مسلمين أميركيين في النقاش الدائر. فالمجتمع الإسلامي الأميركي يملك لغة ومهارات ثقافية قيمة يجب تحريكها بالكامل لدعم الدبلوماسية العامة الأميركية وبرامج الأمن القومي الأخرى في الخارج. وبالعكس، بإمكان المجتمعات الإسلامية الأميركية أن توفر ملاذات آمنة لخلايا القاعدة إذا ما أصبحت معزولة ومقصاة عن المجتمع، كبعض المجتمعات الإسلامية في أوربا. وللحفاظ

على دعم المجتمع الإسلامي وتحريك مهاراته، يجب أن تكون الحكومة الأميركية على تواصل وثيق بالاتجاهين مع المجتمعات الإسلامية والإنكباب بسرعة على أية هواجس وشكاوى تنشأ بسبب إجراءات أمنية (كعرض مظاهر معاداة المسلمين في المطارات) أو التمييز العنصري الخاص ضد المسلمين.

كن محدداً

ينبغي تفصيل الدبلوماسية العامة الأميركية وفق تفاصيل الجماهير الأجنبية الفردية. فالمجتمعات تختلف. وعندما يتعلق الأمر بالدبلوماسية العامة، فإن القياس الواحد لا يناسب الكل. ووفقاً لذلك، ينبغي على الدبلوماسية العامة التحدث بشكل منفصل بما يتعلق بالهواجس والمعتقدات الفريدة الخاصة بكل مجتمع مسلم أجنبي. إن رسالة مفصلة على القياس من هذا النوع ستؤدي دورها بالتواصل بشكل أفضل مع كل هاجس من هواجس المجتمع. إنها تنقل، أيضاً، رسالة احترام.

إن تصميم الحوار يجعل من الأسهل القيام بتفصيل الدبلوماسية العامة وفق هذا الأسلوب. فالحوار يخلق الفرص للمجتمعات لتنوير الولايات المتحدة حول هواجسها الخاصة، ما يساعد بدوره الولايات المتحدة على الإنكباب عليها ومعالجتها.

تطوير العالم الإسلامي والتعليم الأميركي[٣٠]

كانت المدارس الدينية الإسلامية المتطرفة بمثابة قناة لنقل رواية القاعدة في أجزاء من العالم الإسلامي. ووفقاً لذلك، ينبغي على الولايات المتحدة وضع أولوية بشأن تعديل منهاج التعليم في هذه الدول أو وضعه خارج الخدمة. إن مدارس من هذا النوع غالباً ما تتواجد لأن المدارس الرسمية تعتبر عاجزة وغير كافية، ولأن الممولين عبر البحار متوفرين (سعوديون في غالب الأحيان). بإمكان الولايات المتحدة تحسين هذا الوضع عن طريق مساعدة الحكومات على توفير تعليم رسمي أفضل، الذي يمكنه أن يحل مكان المدارس المتطرفة. كما على الولايات المتحدة أن تضغط أيضاً على المانحين الأجانب مباشرة أو من خلال حكوماتهم لوقف التبرعات.

بإمكان الحكومة الأميركية أيضاً تنوير وتعليم العالم الإسلامي مباشرة عن طريق إحياء مراكزها الثقافية الأميركية ومكتباتها. فالحوار الهام بين الأميركيين وغير الأميركيين الذي جرى سابقاً في المراكز الثقافية الأميركية في بلدان أجنبية كان بإدارة مسئولي الفريق الدبلوماسي والاستشاري في مكتب الخارجية (Foreign Services) وقد تعلم غير الأميركيين أيضاً الشيء الكثير في مكتبات المركز الثقافي الأميركي. فالكتب الموجودة في عدد من هذه المكتبات كانت زواياها مطوية من كثرة الاستعمال. ولأسباب أمنية، جزئياً، تم استبدال هذه المراكز، وبشكل كبير، بزوايا أميركية أكثر تفاهة، عروض أميركية يتم التهامها بشهية مفتوحة في مدارس محلية أو مكتبات من دون أن يكون لديها فريق أميركي للحوار مع الزائرين. إلا أن مشكلة توفير الأمن للمراكز الثقافية الأميركية ليست بالأمر التعجيزي، وينبغي إعادة فتحها.

إن التعليم في الولايات المتحدة بحاجة للتطوير أيضاً. فللإنخراط في حوار مع أولئك الذين هم من العالم الإسلامي، يجب أن يعرف الأميركيون شيئاً عن ثقافة وتاريخ هذا العالم. في كل الأحوال، الأميركيون لا يعرفون سوى القليل جداً، لأن الثقافة الأميركية حول هذه المواضيع ضحلة وسيئة بشكل يرثى له. هذا الأمر يجب أن يتغير. إن زيادة واسعة في الثقافة والتعليم حول العالم الإسلامي أمر ضروري في التعليم الثانوي الأميركي وما فوق.

تطوير التجارة وسياسة المساعدات

- تخفيض العوائق التجارية أمام واردات النسيج والغذاء من باكستان، اندونيسيا وبلدان عربية/ إسلامية. هذا الأمر سيجعل العمال الذين ينتجون الغذاء والمنسوجات يشعرون بالشراكة أكثر مع الولايات المتحدة، في الوقت الذي يرفعون فيه من مستوى حياتهم ويخفضوا التكاليف على المستهلكين الأميركيين.
- عدم الاعتراض على القيود العربية/ الإسلامية المفروضة على واردات منتجات التسلية الأميركية (التلفزيون، الأفلام والموسيقى). فهناك كثير من العرب والمسلمين الذين يشعرون بالاستياء والغضب بسبب المادية، مذهب المتعة، الأفلام الإباحية والعنف التي يمتلئ بها هذا الإعلام إلى حد التخمة. إنهم يمتعضون من تأثيرها المزعج والمتلف على قيمهم الاجتماعية التقليدية. إن الولايات المتحدة تبعد أصدقائها المحتملين عن طريق فرض هذه المنتجات بالقوة على المجتمعات الإسلامية.
- تقديم إغاثة سخية وفي الوقت المحدد من دون تأخير في بداية الكوارث الطبيعية المفجعة، كتسونامي اندونيسيا عام ٢٠٠٤ وزلزال باكستان عام ٢٠٠٥. فالمساعدات المقدمة في أوقات الصدمات النفسية الكبرى تكون مقدرة عالياً، بشكل خاص، ويتم تذكرها لوقت طويل. إذ تسببت المساعدات الأميركية لضحايا التسونامي بتحسن ملحوظ ومميز في النظرة الاندونيسية للولايات المتحدة. لا ينبغي أن تكون مساعدات من هذا النوع رداً مرتجلاً، وإنما سياسة ثابتة.
- الترويج للمساعدات الإنسانية والاقتصادية الأميركية للبلدان العربية/ الإسلامية. فهذه المساعدات المتواضعة غير مرئية، إلى حد كبير، بالنسبة للشعوب الإسلامية، وذلك عائد جزئياً إلى أن الـ USAID ممنوعة عموماً من استخدام تمويلات البرنامج للترويج لجهود مساعداتها. وبنتيجة ذلك، تسيء الشعوب الإسلامية، إلى حد كبير، تقدير مجال المساعدات الأميركية. ينبغي بذل الجهود للحصول على المديح الشعبي على المساعدات المقدمة.

زيادة التمويل وتطوير القيادة

إن المال المستثمر في تشكيل الرأي العام الخارجي يثمر عن نتيجة جيدة إذا ما أنفق بحكمة، إلا أن الولايات المتحدة لا تنفق سوى القليل جداً الآن على هذه المهمة. الأمر هنا هو: قرش يُصرف بحكمة ولا ليرة تُصرف بغباء. ففي السنة المالية لعام ٢٠٠٨، أنفقت الولايات المتحدة ١.٦ مليار دولار على الدبلوماسية العامة في العالم. بالمقابل، أنفقت الولايات المتحدة

٨.٤ مليار دولار شهرياً على حرب العراق في مطلع عام ٢٠٠٩. وبذلك يكون ما أنفقته على الدبلوماسية العامة في عام قد أنفقته في أيام في العراق. علاوة على ذلك، وفي حين أن الأرقام الحالية غير متوفرة، فإن تلك الصادرة عام ٢٠٠٣ تعرض إلى أن حوالي ربع إنفاق وزارة الخارجية على الدبلوماسية العامة، فقط، موجه إلى دول ذات أكثرية مسلمة.

كانت جهود الدبلوماسية العامة الأميركية ذات قيادة هزيلة جداً أيضاً. إذ كانت المديرة الأولى لمكتب الدبلوماسية العامة التابع لوزارة الخارجية ما بعد ١١/٩، Charlotte Beers غير لائقة بالوظيفة، وتركت المديرة الثانية Margaret Tutwiler المنصب بعد جولة عمل مختصرة. أما المديرة الثالثة Karen Hughes فقد سُمح لها أن ترجئ وصولها واستلام منصبها لأشهر في الوقت الذي ظلت فيه الوظيفة شاغرة، ومن ثم تركت في العام ٢٠٠٧، هذه القيادة التي تشبه لعبة الكراسي عكست إخفاقاً من قبل فريق بوش بوضع أولوية حول شن حرب أفكار قوية. ينبغي على الإدارات الأميركية المقبلة أن تضع قادة من الصنف الأول في موقع المسؤولية عن هذه المهمة الحيوية.

إنشاء دائرة للدبلوماسية العامة في وزارة الخارجية[٣١]

إن الدبلوماسية العامة مهمة مميزة تتطلب مهارات وتدريباً خاصاً ليس ضرورياً بالنسبة لدبلوماسية التواصل من حكومة إلى حكومة (G2G) والعكس بالعكس. وفقاً لذلك، ينبغي أداء العمل، وإلى حد كبير، من قبل مسئولين مكرسين للعمل في مجال الدبلوماسية العامة ممن يملكون تدريباً ومهارات خاصة ويتم الحكم عليهم بالنسبة للترويج بناء على أدائهم في وظائف الدبلوماسية العامة. وباتجاه تحقيق هذا الهدف، ينبغي تأسيس دائرة للدبلوماسية العامة تكون شبه مستقلة ذاتياً داخل وزارة الخارجية. ينبغي جمع المتخصصين في الدبلوماسية العامة في هذه الدائرة (إنهم الآن مبعثرين على امتداد وزارة الخارجية، حيث مهاراتهم في هذا المجال تضمر وتتلف بما أنهم يعملون على مسائل أخرى)، ويجب إعطاء مساعد وزير الخارجية للدبلوماسية العامة سلطة تتعلق بالتوظيف، التدريب، الترويج، التعيينات، والميزانيات. ينبغي إسناد معظم عمل دبلوماسية الخارجية العامة إلى هؤلاء المسئولين، الذين يجب عليهم صرف معظم وقتهم بالقيام بهذا العمل.

قبل العام ١٩٩٩، كانت إدارة معظم الدبلوماسية العامة الأميركية تتم بواسطة وكالة الإعلام (المعلومات) الأميركية (USIA) وبسبب الضغط الغير حكيم من قبل الكونغرس، تم

استيعاب الـ (USIA) في وزارة الخارجية في العام ١٩٩٩. إن عملية الضم والإتحاد هذه كانت خطأ خطيراً. ليس بالإمكان الآن إصلاح الأمر بسهولة، إلا أن قسماً كبيراً من الضرر يمكن الحد منه عن طريق توحيد مسئولي الدبلوماسية العامة في دائرة جديدة. هذه الخطوة ستعيد الاحترافية إلى الدبلوماسيين العامين الأميركيين وتجعل عملهم أكثر فاعلية.

إضافة لذلك، ينبغي استعادة موقع الصدارة لوزارة الخارجية على الدبلوماسية العامة. ففي السنوات الأخيرة طورت وزارة الدفاع أنشطتها الدبلوماسية العامة الخاصة بها. هذه الأنشطة لم تكن ناجحة. بدلاً من ذلك ينبغي على وزارة الدفاع أن تكون محصورة بدورها المحدود التقليدي بإدارة العمليات النفسية (الحرب النفسية) ضد الأعداء في زمن الحرب.

إيصال رسالة الاحترام[٣٢]

يؤمن العرب ومسلمون آخرون، إلى حد واسع، بأن الأميركيين ينظرون إليهم بعدم احترام. هذا سبب رئيس لشعور العرب/ المسلمين بالغضب تجاه الولايات المتحدة. وفقاً لذلك، ينبغي إعادة تصميم أسلوب ومحتوى التواصل الأميركي تجاه العالم الإسلامي لينقل رسالة احترام. إذ يجب تفضيل أسلوب الحوار على المونولوج، كما ناقشنا آنفاً، وذلك يعود، جزئياً، إلى أن الحوار يتطلب الإصغاء، والإصغاء يظهر الاحترام. ينبغي تأييد الأخبار الموضوعية بدل المناقشات الهجومية العنيفة في برامج البث الأميركي، وذلك يعود، جزئياً، إلى أن المناقشات الهجومية تظهر بأن المقدم يظن الجمهور غبياً جداً ليدرك السبب وراء البروباغاندا.

الإنكباب على مصالح العرب/ المسلمين

عموماً، ينبغي على الولايات المتحدة تبني سياستها الخارجية لتعكس هواجس شعوب العالم العربي/ الإسلامي. فحتى أفضل الدبلوماسيات العامة لا تستطيع الدفاع عن السياسات الخارجية التي تضر بجوهر مصالح الآخرين. لقد أضرت الولايات المتحدة بمكانتها في العالم العربي/ الإسلامي، بدعمها أنظمة استبدادية غير شعبية في مصر، العربية السعودية، وأماكن أخرى، وبتقديمها الدعم غير المشروط لإسرائيل، ما يورط الشعب الأميركي في توسُّعية إسرائيل المكروهة جداً. إذ من الصعب جداً تبرير سياسات من هذا النوع للشعوب العربية/ الإسلامية. بدلاً من ذلك، ينبغي على الولايات المتحدة، وبلطف، تأييد التعددية والحكم الجيد في العالم العربي، ودفع إسرائيل، بقوة، إلى داخل حدود ١٩٦٧، بل معارضة التوسع الإسرائيلي أيضاً بما يتخطى تلك الحدود، بما في ذلك، كل النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي

المتنازع عليها. وفقط في "الحالات القصوى" تقوم بهجوم، غزو، أو احتلال دول عربية وإسلامية، حيث أن استخدام الولايات المتحدة للقوة ضد المسلمين يثير استياءً عظيماً.

لقد أومأ الرئيس أوباما باتجاه هذه السياسات في خطابه الدراماتيكي المثير في ٤ حزيران ٢٠٠٩ في جامعة القاهرة. عليه الآن أن يواصل العمل حتى الإنجاز.

منافسة رواية القاعدة

تفادت الحكومة الأميركية، إلى حد كبير، النقاش المباشر بشأن شرعية ومنطق رواية القاعدة. بدلاً من ذلك، ينبغي على الولايات المتحدة التحرك لتحدي تلك الرواية وتدميرها. هذه الرواية مسيطرة في أجزاء كبيرة من العالم الإسلامي ويؤمن بها الناس هناك بشكل واسع. إنها تحفز الكثيرين على الانضمام إلى الحركة (القاعدة) أو دعمها. وطالما أنها تملك قوة ساحبة وجاذبة في المجتمعات الإسلامية، فسيكون لدى القاعدة أرضاً خصبة للعثور على المجندين، المال، والملاذ الآمن.

ينبغي على الولايات المتحدة منافسة هذه الرواية لأنها خطيرة وواهية، تستند إلى مزاعم تكون قابلة للنقاش عادة، وغالباً تكون مزيفة بامتياز. وبذلك فإنها عرضة للهجوم عليها بشدة. علاوة على ذلك، ستظل القاعدة صامدة طالما بقيت روايتها سليمة لم تمس. وستبقى روايتها طالما أنها تتغلغل من دون أن ينالها نقد.

يحاجج البعض بالقول بأن النقاش حول رواية القاعدة سيحصل حول مصطلحات القاعدة ولا يمكن الفوز بهذا النقاش. إلا أن الخطر الأكبر يكمن في التملص من النقاش. فحتى المناقشات غير القابلة للتصديق يتم تصديقها إذا لم يتم الإجابة عليها. ووفقاً لذلك، فإن مناقشات القاعدة سيتم تقبلها من قبل كثيرين إذا لم يتم دحضها.إن لرواية القاعدة فصل ديني وآخر تاريخي. ينبغي الرد على كليهما.

توصيات متعلقة بالعالم الإسلامي:

(١) أعادة جدولة القضايا المصيرية المرتبطة في أمريكا والتعامل معها بحسب سلم أولوياتها ، بعد أن يكون عليها أجماع نخبوي وشعبي ، قضية إيران وإسرائيل .

(٢) إنهاء صيغ الاستبداد والحكومات الدكتاتورية التي تمثل أداة قمع للشعوب الإسلامية وإضعاف لطاقتها وارتهانها في أحلاف وصفقات غير متكافئة مع الغرب لتكون البلاد الإسلامية قوة متكافئة وندية في المحاورات والتفاوض مع الأخر .

(٣) محاربة الأفكار المتطرفة والاقصائية وفسح المجال للحوار وتعدد الرأي ودعم الحريات الشخصية وفسح المجال للأقليات العرقية والدينية للتعبير عن ثقافتها وهويتها وإدماجها في هوية وطنية جامعة ، لكي تعود إلى أحضان بلدانها بعيدا عن البحث عن متكأ وسند خارج الحدود وخصوصا من أمريكا .

(٤) أقامة شراكات علمية وفنية واقتصادية قائمة على أساس المصلحة المتبادلة وفي صيغ شفافة بعيدا عن الغرف الظلماء ، بحيث تصبح المصلحة رابطا قويا بين الطرفين .

(٥) الاهتمام بدراسة الغرب على وجه عام وأمريكا على وجه الخصوص ، دراسة سيسولوجية وتحليلية عميقة وميدانية من قبل خبراء لغرض فهم منظومة القيم التي تحكم المجتمع الأمريكي وطريقة نظره للأمور، مما يتيح فرص أوسع للتفاهم وتبادل الآراء .

(٦) الاهتمام بمحتوى الدين الإسلامي ورسالته الإنسانية والأبعاد السامية فيه ، وتجسيدها في الممارسات العلمية وتقديم المثال الجاذب والمؤثر في الأخر، بدل انجرار الشباب المسلم خلف صيحات الموضة الفارغة أو التقلب بين ثقافات سطحية لا جذور لها .

(٧) السعي للتواصل مع المجتمع الأمريكي ونخبة والاهتمام باللغة الانجليزية كأداة مهمة في التواصل ، وكذلك التركيز على الملحقيات الثقافية للدول الإسلامية في البلاد الغربية وأمريكا خاصة .

(٨)التفاعل الجاد مع المشاريع الحقيقية التي تطرحها أمريكا للتقارب وردم الهوة وإعطائها حقها من الاهتمام والمشاركة في تفعيلها و وصولها إلى النتائج المرجوة .

(٩) إيقاف سياسة الإضعاف الذاتية بحيث تتصادم الكيانات الإسلامية مع بعضها وتنشغل في خطابات التقاذف والشتائم بينها و توحيد قدرتها باتجاه أعدائها الحقيقيين والسعي لأمتلاك مصادر القوة والتوازن

الهوامش والمراجع

١ علي ابو ليلة، قضايا ومشكلات معاصرة ،الجامعة العربية المفتوحة، الكويت،٢٠٠٧، ص ٣٩

٢ امين هويدي، العسكرة والامن في الشرق الاوسط ،دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة ،١٩٨٣،ص ٢١

٣ بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، مكتبة الانجلو المصرية ،١٩٦٦،ص ٦٥٩

٤ امين هويدي ،المصدر السابق ،ص ٢٥

٥ بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، المصدر السابق ،ص ٦٦٤

٦ اشار اغناسيو رامونه إلى ان المغزى الأهم للحرب على العراق التي ارتبطت بأحداث ايلول (سبتمبر) وكانت ردا عليها هو تصحيح او تعديل الرؤية التي سادت قبلها، والتي بدا فيها وكأن العولمة تعطي الاولوية للاقتصاد والدعاية في مقابل السياسة والقوة العسكرية.وقد أعادت أحداث ايلول بهذا المعنى إبرة الميزان من جديد نحو عناصر القوة المرتبطة بالتفوق العسكري والنفوذ السياسي على حساب الاقتصاد والايدلوجية.

١. ٧ انظر كذلك نص المحاضرة المعبرة ليرتشارد هاس حول التحول في طبيعة مفهوم السيادة:

Richard Haass :"The changing nature of sovereignty"
(14/01/2003)Washington file 15 junuary 2003

وهاس سفير سابق ومدير تخطيط السياسات في الخارجية الأمريكية ذلك الوقت.

8 IGNACIO RAMONET, "De la guerre perpetuelle" Le Monde diplomatique ,Mars2003

٩ نعوم شومسكي، الدولة العاصية ،لو مند ديبلوماتيك ،اب ٢٠٠٠

١٠ فيليب غولوين لومند ديبلوماتك يوليو ٢٠٠١

١١ المصدر السابق

١٢ واشنطن بوست، العدد ١٣، ديسمبر ١٩٩٥

١٣ عزيز فهمي، سقوط نظرية صراع الحضارات واعادة تقديم الاسلام للعقل الغربي ،القاهرة ،دار الكتب الحديث،٢٠٠٧،ص ١٢٣

١٤ على سبيل المثال انظر للمقارنة يمكن الرجوع الى:

Understanding September 11. Edited by Craig Calhoun? Paul Price,and Ashley Timmer.

١٥ Michael Hardt? Antonio negrim empire? Harvard university press?london?ny? 2002

١٦ يحسب ل كابلان انه توقع منذ عام ١٩٩٩ هذا التوجه نحو تفاقم الصراعات العالمية.

17 Nancy chang, foreword by Howard zinn, silencing political dissent

18. Joseph E .Stiglitw, Globalization and its discontents Norton 2003. Usa

١٩ لعل اكثر ما جسد هذه الروح الانكفائية انتشار معاداة الإسلام والعروبة في الغرب وتشكيك الرأي العام العالمي أجمع بالثقافة العربية. أما من ناحية العالم العربي فليس هناك شك من أن الانطواء على الذات يعبر عن نفسه من خلال رفض متزايد للقيم والثقافة والتواصل الحضاري العالمي وعودة قوية إلى قيم التراث والماضي الديني، فضلا عن تنامي الحساسية العامة إزاء التأثيرات الأجنبية فما بالك بالنفوذ الأجنبي السياسي والعسكري؟

٢٠ في مقالته المعنونة (السياسة المجنونة للرئيس بوش) يعترض عالم الاجتماع الفرنسي ألان تورين على الأطروحة التي تربط السياسات الأمريكية الجديدة بأي منطق مصلحة واضح، وبشكل خاص بالمصالح

النفطية. ولا يرى فيه إلا نوعا من العبث غير المفهوم "إن من يعتقد إن من الممكن تفسير هذه الحرب من منطلق الدفاع عن النفط يقع في الخطأ. ان هذه الحرب لا تختلف في اعتباطيتها عن اعتباطية خلق الله للكون"

٢١ ينظر: إعادة بناء الدفاعات الأمريكية: (إستراتيجية، ومواد لقرن جديد)، (مشروع لقرن أمريكي جديد)، أيلول / سبتمبر ٢٠٠٢، على الموقع (www.newamericancentury.org)

٢٢ بيتر كروز، الدبلوماسية العامة ، أفكار لحرب الأفكار، دورية سياسات الشرق الأوسط

٢٣ هادي عمرو، فرصة عصر اوباما، هل يمكن للمجتمع المدني المساعدة في ردم الهوة بين امريكا والعالم الإسلامي، دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنز ، الدوحة، تشرين الثاني ٢٠٠٩

٢٤ مقطع من خطاب الرئيس اوباما اثناء حفل التنصيب لرئاسة الجمهورية.

٢٥ مقطع من خطاب الرئيس اوباما في زيارته الى تركيا.

٢٦ مقطع من خطاب الرئيس اوباما في جامعة القاهرة.

٢٧ مجموعة باحثين، استعادة التوازن: إستراتيجية للشرق الأوسط برسم الرئيس الجديد، ترجمة: سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٩

٢٨ كنون هـ ناكومورا، وسوزان ب. ابشتاين، دبلوماسية القرن الواحد والعشرين: الدبلوماسية التحويلية، تقرير قسم الابحاث التابع لمجلس الشيوخ الامريكي CRS

٢٩ افيستاسيوس فاكيلوس، السلام الامريكي أو التعددية: تكوين فكرة عن الرؤية الاستراتيجية الكبرى لهيمنة الولايات المتحدة في بداية هجمات ١١ ايلول، الرباعية المتوسطة.

٣٠ نافتيج ديلون ولورانس تشاندي وجيفري جيلتز، هل يوجد تغيير يمكن ان نؤمن به؟ العالم الاسلامي وامريكا ووعد اوباما، مركز بروكلنز،

٣١ باري ر. وسن، السياسة الخارجية ما بعد جورج دبليو بوش: قضية ضبط النفس، مجلة ذي امريكان انترست، كانون الاول ٢٠٠٧

٣٢ كارين أوكز، حوار امريكا مع العالم، الكونغرس مجلس السياسات الخارجية.